وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

دور البنوك الاسلامية في ترقية وتمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري

من إعداد:

- حنان تايب
- سارة مامون

إشراف الأستاذ(ة):

د. حفيظ عبد الحميد

جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د.بهلول لطيفة	أستاذ صنف (ا)	رئيسا
د.حفيظ عبد الحميد	أستاذ صنف(ا)	مشرفا ومقررا
د.براهمي خالد	أستاذ صنف (ب)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستفتحه ونتوكل عليه والصلاة
والسلام على نبينا وحبيبنا وهادينا على الطريق المستقيم سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
الشكر أولا لجامعة العربي التبسي التي أتاحت لي فرصة الدراسة
والبحث ثم الشكر للأستاذ "حفيظ عبد الحميد " الفاضل و الذي
أشرف علينا وعلى تابعنا في كل صغيرة وكبيرة وأدعو الله أن يسدد
خطاه والشكر وبلا حدود ايضا للاستاذين " وليد عايبي " و "
عثمانية عثمان " و لأسرتي وإلى كافة أعراف العائلة.
والحمد والشكر لله رب العالمين من قبل ومن بعد.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
فهرس المواضيع	/
فهرس الأشكال	/
فهرس الجداول	/
فهرس الملاحق	/
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: مدخل للبنوك الاسلامية	
مقدمة	05
المبحث الأول: ماهية البنوك الاسلامية	06
المطلب الأول: مفهوم البنوك الاسلامية	06
الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية	06
الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية	08
الفرع الثالث: خصائص البنوك الإسلامية	09
الفرع الرابع: اهداف البنوك الإسلامية	10
الفرع الخامس: أهمية البنوك الإسلامية	11
المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية ووظائفها	12
الفرع الأول: أنواع البنوك الإسلامية	12
الفرع الثاني: وضائف البنوك الإسلامية	13
المبحث الثاني: مصادر واستخدامات البنوك الاسلامية	15

فهرس المحتويات

المطلب الأول: مصادر الاموال في البنوك الاسلامية	16
الفرع الأول: مصادر داخلية	16
الفرع الثاني: مصادر خارجية	17
المطلب الثاني: صيغ التمويل المبنية على الملكية	19
الفرع الأول: المضاربة	19
الفرع الثاني: المشاركة	20
الفرع الثالث: المزارعة	21
الفرع الرابع : المساقات	22
المطلب الثالث: صيغ تمويل القائمة على المديونية	23
المرابحة	23
الاستصناع	25
المتاجرات الإسلامية	25
السلم	26
خلاصة	28
الفصل الثاني: واقع البنوك الاسلامية في التمويل الاستثماري	
مقدمة	30
المبحث الأول: تجارب بعض الدول في البنوك الاسلامية	31
المطلب الأول:التجربة الماليزية في مجال التمويل الاسلامي	31
الفرع الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا	31

فهرس المحتويات

الفرع الثاني: واقع التمويل الإسلامي للمشاريع الاستثمارية في ماليزيا	32
المطلب الثاني: التجربة الردنية في مجال التمويل الاسلامي	35
الفرع الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في الاردن	35
الفرع الثاني: واقع التمويل الإسلامي للمشاريع الاستثمارية في الاردن	36
المطلب الثالث: التجربة السودانية في مجال التمويل الاسلامي	38
الفرع الاول: نشأة الصيرفة الاسلامية في السودان	38
الفرع الثاني: واقع التمويل الاسلامي للمشاريع الاسلامية في السودان	39
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية وافاقها المستقبلية	41
المطلب الأول: المعوقات التي تتعرض لها البنوك الإسلامية	42
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة المشاكل التي تتعرض لها البنوك الإسلامية	44
المطلب الثالث: الافاق المستقبلية للبنوك الإسلامية	47
خلاصة	52
الفصل الثالث واقع تمويل بنك البركة الجزائري للمشاريع الاستثمارية	
مقدمة	54
المبحث الاول: اساسيات حول مجموعة بنك البركة المصرفية	55
المطلب الاول: نضرة عامة حول مجموعة بنك البركة المصرفية	55
الفرع الاول: تقديم مجموعة بنك البركة المصرفية	55
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمجموعة بنك البركة المصرفية	57
المطلب الثاني: بطاقة فنية حول بنك البركة الجزائري	58

فهرس المحتويات

الفرع الاول: تقديم بنك البركة الجزائري	56
الفرع الثاني: نشأة بنك البركة الجزائري	58
الفرع الثالث: مراحل تطور بنك البركة الجزائري	58
الفرع الرابع: مميزات بنك البركة الجزائري	60
الفرع الخامس: اهداف بنك البركة الجزائري	60
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك البركة واهم خدماته	61
الفرع الاول: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	61
الفرع الثاني: الخدمات التي يقدمها بنك البركة	65
المبحث الثاني: اسهامات بنك البركة الجزائري	66
المطلب الاول: طرق التمويل في بنك البركة الجزائري	67
الفرع الاول: الصيغ التي يعمل بها بنك البركة الجزائري	67
الفرع الثاني: تطور حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة	69
الفرع الثالث: مساهمات بنك البركة الجزائري في تمويل الشريكات	70
المطلب الثاني: اهم النسب المالية لبنك البركة الجزائري	71
الفرع الاول: مؤشرات بنك البركة لسنة 2015	71
الفرع الثاني: تطور حجم الميزانية لبنك البركة لسنوات(2007-2015)	72
الفرع الثالث: تطور حجم راس المال الخاص لسنوات (2007-2015)	73

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: تقيم اداء بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012-2015)	75
الفرع الاول: مؤشر العائد	75
الفرع الثاني: مؤشر المديونية	77
الفرع الثالث: مؤشر المخاطر	77
خلاصة	79
الخاتمة العامة	81
قائمة المراجع	86
الملاحق	/

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(1)	القيمة المضافة ونسبة الناتج المحلي الاجمالي	**33**
(2)	نسب الصيغ التمويل الاسلامي في ماليزيا خلال الفترة (2006-2012)	**34**
(3)	حجم التمويل الاسلامي المصغر في البنوك السودانية	**39**
(4)	تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية لسنة (2015-2016)	**40**
(5)	التمويلات الممنوحة من قبل بنك البركة الجزائري	**67**
(6)	تمويل البنك خلال سنتي 2014-2015	**68**
(7)	تطور حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2011-2015)	**69**
(8)	مساهمات بنك البركة الجزائري في تمويل الشركات	**70**
(9)	مؤاشرات بنك البركة الجزائري	**71**
(10)	تطور حجم الميزانية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007-2015)	**72**
(11)	تطور حجم راس المال الخاص لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007-2015)	**74**
(12)	مؤشرات العائد لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012-2015)	**76**
(13)	مؤشرات المديونية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012-2015)	**77**
(14)	مؤشرات المخاطر لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2012-2015)	**78**

3. فهرس الأشكال

رقم الشكل		الصفحة
(1)	اجمالي ارصدة التمويل ولاستثمار لبنك الاسلامي الاردني	**36**
(2)	تطور موجودات البنك الاسلامي الاردني خلال الفترة(2001– 2014)	**36**
(3)	الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة	**56**
(4)	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	**64**
(5)	التمويلات الممنوحة لبنك البركة الجزائري	**70**

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعد المشاريع الاستثمارية من ابرز آليات تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وذلك بما لها من قدرة علي توظيف الموارد المادية والبشرية بفاعلية كبيرة، وتعتبر المحرك الأساسي لنمو الاقتصادي، الا أن هذه المشاريع لا يمكن أن تستمر دون تمويل جيد، وفي الوقت الراهن برز التمويل الإسلامي كبديل لوسائل التمويل التقليدية لسد مختلف حاجيات هذه المشاريع والعمل علي ترقيتها، إذ أن التمويل الإسلامي قائم علي مبدأ توفير الحلول التمويلية للعملاء ومراعاة ظروفهم الاقتصادية، حيث أن التمويل الإسلامي يكون بصور عدة وصيغ مختلفة، ومن هنا جاءت ضرورة لإنشاء بنوك إسلامية، فمنذ ظهورها أخذت تشهد نمو متسارع وانتشار جغرافي واسع في كل أنحاء العالم، وقد عملت علي تنويع صيغ تمويلها وفق الشريعة الإسلامية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وقد وضعت المشاريع الاستثمارية أهم أهدافها، وعملت علي ازدهارها وترقيتها، وقد قامت هذه البنوك الإسلامية بفتح فروع لها في الدول الغربية وذلك لما لقته من تحقيق رفاهية اقتصادية وعدالة اجتماعية.

1-إشكالية البحث

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدي مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية؟ وما هو الواقع التمويل الإسلامي في الجزائر؟

2-التساؤلات الفرعية

تم تقسيم التساؤل الرئيسي إلي أسئلة فرعية كما يلي :

1- ما هي أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك الإسلامية؟

2- ما هي الصيغ التمويلية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية؟

3- ما مدي نجاح تجارب البنوك الإسلامية في بعض الدول ؟

4- ماهي الصيغ الأكثر استعمالا في البنوك الإسلامية ؟

5- هل ساهم بنك البركة في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

3-الفرضيات الرئيسية

لمعالجة الإشكالية السابقة والتساؤلات التي تفرعت عنها سيحدد بعض الفرضيات كنقاط لمعالجة بحثنا هذا:

- **الفرضية الأولي:** تقوم البنوك الإسلامية بنفس وظائف البنوك التقليدية دون التعامل بالربا وابرز صيغ التمويل الإسلامي المشاركة المضاربة المرابحة المزارعة.
- **الفرضية الثانية:** يختلف الواقع التمويلي في البلدان الإسلامية علي اختلاف القوانين والتشريعات التي تحكمها وانجح تجربة هيا ماليزيا.
- **الفرضية الثالثة:** الصيغة التمويلية الاكثر استعمالا في البنوك الاسلامية هي المضاربة لانها تقوم علي المشاركة في الربح والخسارة.
- **الفرضية الرابعة:** بنك البركة الجزائري من البنوك الإسلامية التي تعمل وفق الشريعة والمشاريع الاستثمارية هي من أولوياتها وبتالي ستساهم في تمويلها.

4-هدف الدراسة

يتمثل هدف الدراسة في التعرف علي مصادر التمويل الإسلامي للمشاريع الاستثمارية، وصيغ تمويلها، وعرض أهم المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية وطرق علاجها، وتسليط الضوء علي الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية لتنمية وترقية المشاريع الاستثمارية، ووضع تصور تطبيقي لبنوك إسلامية في بعض البلدان الإسلامية.

5-أهمية الدراسة

يعتبر موضوع البنوك الإسلامية ذات أهمية بالغة باعتبارها الحل الأمثل لمشاكل التمويل التي طالما عانت منها المشاريع الاستثمارية، وخصوصا مع التعديلات التي جاءت بها الحكومة الجزائرية في قانون المالية 2018، التي أعطي لها مساحة اكبر، حيث سمح للبنوك التقليدية بفتح فروع إسلامية، لذا وجب تسليط الضوء لإبراز أهميته في الاقتصاد.

6-منهج الدراسة

تم الإلمام بجوانب الدراسة حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل الأول، من خلال عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، أما الفصل الثاني كان مزج بين المنهج التحليلي والوصفي لمعرفة واقع التمويلي في بعض البلدان الإسلامية، مع إبراز مشاكل البنوك الإسلامية وآفاقها المستقبلية، آما الفصل الثالث فقد تم الاعتماد على المنهج تحليلي، لمعرفة دور بنك البركة الجزائري ومساهمته في تمويل المشاريع الاستثمارية.

7-اسباب اختيار موضوع الدراسة

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلي اختيار الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص.
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.
- محاولة إبراز الدور المهم الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تحقيق أهداف المجتمع الإسلامي.
- بروز موضوع صيغ تمويل المشاريع الاستثمارية في الوقت الراهن.
- الرغبة في معرفة كيف يتم استخدام الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية.
- إبراز نجاح البنوك الإسلامية في القدرة على تمويل المشاريع وترقيتها وفق صيغ مختلفة.

8- حدود الدراسة :

- **الحدود الموضوعية:** تناولت الإطار النظري البنوك الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامية.
- **الحدود المكانية:** تعلقت الدراسات التطبيقية في ثلاث دول إسلامية هي ماليزيا والأردن والسودان ثم دراسة بنك البركة الجزائري.
- **الحدود الزمنية:** بالنسبة للحدود الزمنية فتعلقت بفترات زمنية مختلفة منذ نشأته.

مع التركيز علي الفترة (2012-2015).

9-صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهت انجاز هذه الدراسة ما يلي :

- صعوبة الحصول على المعلومات في الدراسة الميدانية.
- قلة المراجع الجديدة بالنسبة لدراسة حالة ماليزيا والأردن.
- عدم إيجاد التقرير السنوي 2017 لبنك البركة الجزائري.
- قلة المعلومات في التقارير السنوي لبنك البركة الجزائري مقارنة بالتقارير السنوية لبنوك إسلامية أخرى.

10- خطة وهيكل الدراسة

للإحاطة بالإشكالية المطروحة ومعالجتها يتم تقسيم الدراسة إلي ثلاث فصول أساسية، حيث تم التعرض في الفصل الأول على مدخل عام حول البنوك الإسلامية، حيث ضم النشأة وخصائص واهداف

البنوك الإسلامية واهم وظائفها وصيغ تمويلها، أما الفصل الثاني يتم التطرق فيه إلى واقع التمويلي في بعض البلدان الإسلامية ذلك من خلال النشأة الصيرفة الإسلامية في هذه البلدان وواقعها في تمويل المشاريع الاستثمارية، والمشاكل التي تعاني منها البنوك الإسلامية وسبل حلها لإبراز افاقها المستقبلية، اما الفصل الثالث خصص لدراسة الواقع التمويلي لبنك البركة الجزائري وذلك من خلال نشأته ومراحل تطوره وتسليط الضوء على إسهامات بنك البركة الجزائري وأهم المؤشرات المالية لتقيم أدائه.

الفصل الاول

مدخل للبنوك الاسلامية

مقدمة

عرف الوسط المالي في الآونة الأخيرة بروز البنوك الإسلامية، كظاهرة معاصرة بدلا من المصارف التقليدية وذلك لدورها الفعال في معاملاتها التي أصبحت واقعا معاشا في زيادة التنمية وترقية المشاريع الاستثمارية، ومن هذا المنطلق ازدادت الحاجة إلي وجود بنوك تعمل وفق الشريعة الإسلامية، وقد وضع البنك الإسلامي لنفسه طرقا للتمويل تختلف عن غيره من المؤسسات المالية ليحاول بذلك تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية وتوظيف أموال المستثمرين توظيفا رشيدا، واستطاعت أن تثبت جدارتها في تمويل المشاريع الاستثمارية.

والمشاريع التي تقوم بتمويلها هذه البنوك لا تنظر الي عامل الربح وحده، بل تحاول خدمة المجتمع لتفعيل التنمية الاقتصادية، أي أن الأهداف الأخرى للبنك الإسلامي هي خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته، سواء اكانت احتياجات تمويلية او تقديم إرشادات ونصائح لتنمية القدرات.

لذلك سنتناول في هذا الفصل مدخلا للتعرف علي البنوك الإسلامية وتاريخ نشأتها، والتطرق لأهم الخصائص التي تقوم بها هذه البنوك مع توضيح صيغ التمويل التي تستخدمها.

وعليه تم تقسيم الفصل الي مبحثين:

- **ماهية البنوك الإسلامية؛**
- **مصادر واستخدامات البنوك الإسلامية.**

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

البنوك الاسلامية هي مؤسسات مصرفية حديثة العهد مقارنة بالبنوك التقليدية، جاءت تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية التي ترغب في استثمار أموالها وفق الشريعة الإسلامية بعيدا من الربا، ودون استعمال سعر الفائدة.

حيث تعمل البنوك الإسلامية علي جمع الأموال، والمدخرات لإعادة توظيفها بطرق شرعية من خلال عمليات بنكية، مما يساهم في استثمار الأموال، وتحقيق أفاق تنموية، اقتصادية، اجتماعية سليمة.

وهذا ما سيتم تناوله في المطالب الموالية:

- مفهوم البنوك الإسلامية؛
- أنواع البنوك الإسلامية ووظائفها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق الي المفاهيم الخاصة بالبنوك الإسلامية من خلال ما يلي:

1- نشأة البنوك الإسلامية

كان أول ظهور لنظام المصارف الإسلامية يتمثل في "بيت مال المسلمين " حيث كان يتولى رعاية شؤون المسلمين ويعني باحتياجاتهم أفرادا كانوا أم جماعات، من منطلق قيام بيت مال المسلمين بمتطلبات التمويل اللازم للمجتمع.[1]

ويعود ظهور المصارف الإسلامية إلي عام 1940م، عندما أنشئت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل دون فائدة، وبعدها في أخر الأربعينيات بدا التفكير المنهجي المنظم يطهر في الباكستان، من اجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير ان هذا التفكير اخذ مدة طويلة ولم يجد له منفذا تطبيقيا إلا في مصر مع بداية الستينيات.[2]

---

[1]- مصطفي كمال السيد طايل، **(2009): الصناعة المصرفية في ظل العولمة**، اتحاد المصارف العربية، ص: 50.

[2]- حيدر يونس الموسوي، **(2011): المصارف الإسلامية، أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**، ط 1، دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 23.

ومع بداية 1963م، ظهرت التجربة الثانية في الريف المصري بقرية ميت غمرت، حيث تأسست بنوك ادخار، تعمل وفق الشريعة الإسلامية، وتعد هذه التجربة أول تجربة مسجلة في العصر الحديث في مجال العمل المصرفي، ونتيجة لعدم تعاملها بالفائدة، حظيت هذه المصارف المحلية بتشجيع من مواطني الريف، ودعمهم لها، حيث بلغ عدد المودعين فيها حوالي (59000 مودع) خلال ثلاثة سنوات من عملها أو نشأتها، إلا إن هذه التجربة أيضا لم تستمر، وبحلول عام 1967م تم إيقاف العمل بها نتيجة لظروف داخلية.[1]

ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م، بالقاهرة وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في الباكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974 تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975م، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني المصري عام 1977م، فبيت التمويل الكويتي عام 1977م، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، وفي الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م.[2]

وفي عقد التسعينيات من القرن الميلادي العشرين أخذت المصارف والمؤسسات المالية تتزايد بشكل واضح سنة بعد سنة وانتشرت المصارف الإسلامية في حوالي 187 مصرفا إسلامي في سنة 2000م.[3]

هذا وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية علي مستوي العالم نحو من 300 مصرف، يتركز 40% منها في الدول العربية ومصر والسودان والأردن، والباقي موزع علي الدول الإسلامية (ماليزيا – اندونيسيا– إيران – بروناي تركيا) وباقي دول العالم، في الوقت الذي بلغت فيه أصول هذه المصارف في عام2006 نحوا من520 مليار دولار منها نحو230 مليار تمثل أصول النوافذ الإسلامية في المصارف الإسلامية.[4]

---

[1]– مصطفي كمال السيد طايل، **المصدر سبق ذكره،** ص: 52 .

[2]– محمد حسين الوادي وآخرون، **(2010): الاقتصاد الإسلامي،** ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص: 192.

[3]– حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عفل، **(2010): إدارة المصارف الإسلامية، مدخل حديث،** ط1، دار وائل، عمان، ص: 80.

[4]– مصطفي كمال السيد طايل، **المصدر سبق ذكره،** ص: 53.

2- تعريف البنوك الإسلامية

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالبنوك الاسلامية يمكن ذكر البعض منها في ما يلي:

- تعرف البنوك الإسلامية علي أنها "مؤسسات تمويلية ذات رسالة ومنهج، رسالة تتعدي التمويل إلى نوعان ومجلات وأهدافه، ولها منهج تعمل في إطاره يستمد قواعد من الشريعة الإسلامية."[1]

- كما تعرف أيضا بأنها " المؤسسات المالية التي تقوم بعمليات الصرف واستثمار الأموال نما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء."[2]

- كما تعرف علي أنها "مؤسسة مالية تعمل علي تجميع الأموال وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم المجتمع ويحقق عدالة التوزيع، مع الالتزام بعدم التعامل بالربا واجتناب كل ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملات البنك."[3]

- وهناك من يعرف هذه البنوك أيضا ب " مؤسسة مالية نقدية تجارية ربحية تلتزم بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاتها المصرفية التمويلية والاستثمارية والخدمية."[4]

- وتعرف أيضا علي أنها "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) اخذا وعطاءا، وتلتزم في نواحي نشاطاتها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية." [5]

من خلال ما سبق يمكن القول ان البنوك الاسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفق الشريعة الاسلامية تقوم بتقديم الخدمات البنكية دون فوائد ربوية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، وذلك من خلال تعبئة المدخرات واستثمارها حسب طرقها الخاصة.

---

[1]- محسن احمد خضري، **(1995): البنوك الإسلامية**، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ص: 8.

[2]- عوف محمود الكفراوي، **(2001): البنوك الإسلامية، النقود والبنوك في النظام الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص: 140.

[3]- عبد العزيز قاسم محارب، **(2011): المصارف الإسلامية، التجربة و تحديات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص: 84.

[4]- زائد نصري أبو مؤنس، **(2013): تمويل خدمات المنافع في المصارف الإسلامية**، ط1، المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن، ص: 39.

[5]- فليح حسن خلف، **(2006): البنوك الإسلامية**، ط1، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، ص: 92.

3- خصائص البنوك الاسلامية

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا ان البنوك الاسلامية تتميز بجملة من الخصائص التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن عدم التعامل بالفائدة هي السمة المميزة للصرف الإسلامي، وبدون هذه الخاصية يفقد المصرف صفته كمصرف إسلامي، الأمر الذي يستلزم استبعاد التعامل بالفائدة من نشاط المصرف الإسلامي،[1] لقوله تعالي " **وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلاَ يَرْبُو عِنْد ا للّه وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَا ة تُرِيدُونَ وَجْه اللّهَّ فَأَوُلَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ.**"[2]

- يفترض أن تكون المصارف الإسلامية مصارف تنموية في جميع المجالات بالدرجة الأولى لالتزامها في جميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية، هذا ما يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع الاقتصادية الناجحة والمقبولة فقط من الناحية الشرعية، ولا يقبل أي مشروع مخالف لأحكام الشريعة بغض النظر عن جدواه الاقتصادية.[3]

-يتميز المصرف الإسلامي بإرساء مبدأ المشاركة في الربح وكذلك الخسارة بين صاحب رأس المال الذي يمثله البنك وبين طالب التمويل (العميل).[4]

- إن للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام، لذا كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول هذا الدين وهذا ما يميز المصرف الإسلامي بالصفة الاجتماعية، إن المصرف الإسلامي باعتباره مؤسسة اقتصادية مالية مصرفية اجتماعية، يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.[5]

- تسيير وتنشيط التبادل التجاري بين الدول الإسلامية يكون ذلك من خلال تعاون هذه المصارف وتبادل الخبرات في ما بينها، وتقديم كل منها ما يستطيع تقديمه للآخر، شأنها في ذلك شأن المصارف الربوية

---

[1]- عماد عزازي، **(2010): دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي**، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر، ص: 23 .

[2]- سورة الروم، الآية: 29.

[3]- محمود حسن الوادي، حسن محمد سمحان، (د، ن): **المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص: 45.

[4]- نعيم نمر داود، **(2012): البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ص: 55.

[5]- قدير محمد الطاهر، جعيد البشير، وآخرون، **(2014): المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ص ص: 29 – 30.

التي تسود العالم اليوم، وهي بذلك تجعل الحركة التجارية بين الشعوب الإسلامية تسير نحو التقدم، بل تؤدي إلى الاستغناء عن النظام المصرفي القائم وعدم الركون إليه في أي عمل مصرفي يحتاجه الفرد المسلم.[1]

– إحياء نظام الزكاة حيث تقوم هذه البنوك انطلاقا من رسالتها الثانية في التوفيق بين الجانبين الروحي والمادي معا، وذلك من خلال العمل على كل ما من شانه أن يؤدي إلى تحقيق الرفاهة والتقدم لأفراد المجتمع الإسلامي كله، لذلك أقامت هذه المصارف صندوقا لجمع الزكاة تتولى هي إدارته، كما أخذت على عاتقها أيضا، مهمة إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعا، وهو بذلك يؤدي واجبا إليها فرضه الله على هذه الأمة.[2]

4- أهداف البنوك الإسلامية

يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق جملة من الأهداف، يهدف من ورائها إلى تحقيق عائد من عمله، وتتمثل هذه الاهداف فيما يلي:

– يسعي البنك إلي تحقيق الربح استمراريته وبقائه، وهذا الربح ليس للبنك فقط، وإنما للمتعاملين معه أيضا من المودعين المضاربين بأموالهم في البنك.[3]

– الحكمة والأمان في التصرف بالأموال وذلك من خلال تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف.[4]

– الاستمرارية والنمو تنمية الموارد الذاتية للبنك وذلك من خلال رفع رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات، بالإضافة إلى تنمية الموارد الخارجية باستقطاب المدخرات وتوظيفها.[5]

– التمويل الاستثماري يعني أن رجل الأعمال الذي يريد مالا يفتح به مشاريع استثمارية بطرق شرعية، يوفر له البنك هذا المال كي لا يتوجه للبنوك التجارية ويقع في الربا.[1]

---

[1]– حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **المصدر سبق ذكره**، ص: 97.

[2]– **المصدر نفسه**، ص: 97.

[3]– محمد محمود العجلوني، **(2010): البنوك الإسلامية أحكامها –مبادئها – تطبيقاتها المصرفية**، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص: 114.

[4]– **المصدر نفسه**، ص: 114 .

[5]– **المصدر نفسه**، ص: 114 .

5- أهمية البنوك الإسلامية

ترجع ارجاع اهمية وجود البنوك الإسلامية إلي ما يلي:[2]

- تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل البنكي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة.
- إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات للأنشطة البنكي.
- تعد البنك الإسلامية التطبيق العملي للأسس الاقتصاد الإسلامي.

وكذلك تتمثل أهميتها في ما يلي.[3]

- تنمية وتطوير وإعادة البني التحتية لمؤسسات الدول الإسلامية، وخلق فرص عمل وتشغيل العاطلين وإعانة المعوزين بتقديم القروض الحسنة وأنشطة الزكاة.
- أدخلت البنوك الإسلامية أسس للتعامل، والتعامل يعتمد على المشاركة في الأرباح والخسارة بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل البنك والمتعامل.
- اوجدت البنوك الإسلامية أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية وهي صيغ الاستثمار الإسلامي.

---

[1]- قطيبة عبد الرحمن العاني، **(2013): التمويل ووظائفه في لبنوك الإسلامية والتجارية** - دراسة مقارنة - ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 48.

[2]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقلي، **المرجع سبق ذكره**، ص: 120.

[3]- صادق رائد الشمري، **(2008): أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية**، دار اليازوي، عمان، ص: 35.

المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية ووظائفها

1-أنواع البنوك الإسلامية

تنقسم البنوك الإسلامية حسب ما هو موجود في الواقع العملي إلى قسمين رئيسيين:

1-1- حسب طبيعة أعمالها[1]

1-1-1- بنوك اسلامية ذات طابع اجتماعي

يحمل الطابع الاجتماعي لهذه البنوك مفهوم الهدف الاساسي الذي يميزها عن البنوك الإسلامية الأخرى التي لها ايضا أهداف اجتماعية، لكن ليس بنفس الدرجة، ومن امثال ذلك بنك ناصر الاجتماعي الذي انشأ عام 1971م، وهو بنك محلي عمومي يقوم بدور اجتماعي عن طريق تمديد نظام الضمان الاجتماعي للأشخاص غير المتمتعين به، وتقديم القروض بدون فوائد للأشخاص المحتاجين، وهذا لا ينفي أنه يستثمر أمواله في المشروعات العمومية ذات المردودية المرتفعة حيث يدعم مركزه المالي.

1-1-2-بنوك للاستثمار

حيث يعطي هذا النوع من البنوك الاولوية للاستثمار، مع ممارستها لجميع الاعمال البنكية الأخرى، ومثل هذه البنوك بنك التمويل الكويتي، والبنك الإسلامي الاردني للتمويل والاستثمار.

1-1-3- بنوك تنمية اسلامية

تهدف كل البنوك الاسلامية الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، لكن لم يظهر إلا بنك اسلامي واحد متخصص في التنمية هو "البنك الاسلامي للتنمية " الذي تم تأسيسه من طرف حكومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعين مقره الرئيسي بجدة بالمملكة العربية السعودية، وذلك في عام 1974م.

1-1-4- البنوك الإسلامية ذات الانشطة المتعددة

وهي البنوك التي تقوم بمختلف الأعمال المصرفية، المالية، التجارية، الاستثمارية، التنموية ومن أمثالها: " بنك فيصل الإسلامي المصرفي، والسوداني والبحريني، وبنك دبي الإسلامي ".

[1]- شوقي بورقية، **(2013): التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الاجراءت، والتكلفة**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 90.

1-2- حسب طبيعة المساهمين فيها[1]

1-2-1- بنوك إسلامية خاصة

سواء كانت محلية او دولية حيث تكون ملكيتها للخواص، ومن أمثلة ذلك : البنك الإسلامي الأردني للتمويل، والاستثمار الذي يعتبر بنكا محليا خاصا.

1-2-2- بنوك إسلامية عامة

وهي البنوك التي تكون ملكا للدولة مثل: بنك ناصر الاجتماعي والبنوك الإسلامية الباكستانية والإيرانية.

1-2-3- بنوك إسلامية مختلطة

وهي البنوك التي تكون ملكيتها مختلطة بين الخواص والدولة مثل: ينك التمويل الكويتي وبنك البركة الجزائري.

2-وظائف البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية من الوظائف الي يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

2-1- تمويل القطاعات المختلفة

وذلك بقديم التمويل المناسب للقطاعات الصناعية والزراعية، وقطاع المقاولاتية والعقارات بصيغ عقود الإستصناع والإجارة، كما تقديم التمويل المناسب للنشاط التجاري (استيراد وتصدير) عن طريق تطبيق أساليب، والبيوع الإسلامية المختلفة (كالمساومة والمضاربة والمشاركة والمرابحة للآمر بالشراء). وما يتعلق بهذا النشاط من فتح الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان، ووصلات التحصيل والشحن.[2]

[1]- **المصدر نفسه**، ص: 90.

[2]- صادق راشد الشمري، **(2011): أساسيات الاستثمار في المصادر الإسلامية**، ط1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 29.

2-2- إدارة استثمارات أموال الغير

حيث يكون المصرف (مضربا) عن طريق هذه الآلية لقاء نسبة من ناتج الاستثمار علي أساس عقد المضاربة، ويستحق تلك النسبة في حال تحقيق الربح فقط، وإذا تحققت الخسارة فإن المصرف يخسر جهده ووقته، ويتحمل رب المال الخسارة المالية.

كما قد يقوم المصرف باستخدام هذه الآلية من خلال أجر مقطوع او نسبة من المال المستثمر وذلك علي أساس عقد الوكالة باجر، ويستحق هذا الأجر بأداء العمل سواء تحقق ربح أم لم يتحقق.[1]

2-3- استثمار الأموال

وعن طريق هذه الآلية يقوم المصرف الإسلامي بتوظيف الأموال المتاحة له من مصادر ذاتية مع حسابات الاستثمار التي تلقاها بصفته (مضاربا) باستخدام عقود مختلفة، اوعن طريق تأسيس منشآت تابعة للقيام بأوجه نشاط مختلف.

أوعن طريق الإسهام في منشآت قائمة، وعند تحقيق أرباح أو خسارة نتيجة هذه الاستثمارات، يقوم المصرف بتوزيع ذلك على مصادر الأموال المستثمرة بعد استقطاع النسبة المخصصة له من الربح في حالة تحققه.[2]

2-4- الخدمات المصرفية

يقوم المصرف الإسلامي بتقديم هذه الخدمات مقابل أجر محدد مثل: الحوالات والشبكات وفتح الاعتمادات – إصدار خطابات الضمان – خدمات استشارية – خدمات الصراف الآلى من خلال الاستفسار عن الرصيد كشف الحساب او التحويل من الحساب الجاري الى التوفير او بالعكس، وتغير الرقم السري.[3]

2-5- الخدمات الاجتماعية

أن هندسة الصيرفة الإسلامية تقضي علي أن يقوم المصرف بتقديم خدمات اجتماعية من خلال الإقراض، أو من صندوق القرض، أو من صندوق الزكاة، والصدقات، ليقوم بتنمية الطاقات البشرية، وخدمة البيئة وكل ما ينبثق عن مفهوم إعمار الأرض من خلال إيجاد فرص عمل لشرائح واسعة وكبيرة

---

[1]- **المصدر نفسه**، ص: 29 .

[2]- **المصدر نفسه**، ص: 30.

[3]- **المصدر نفسه**، ص: 30.

من المجتمع، وتدريبه وإكسابهم مهارات فنية عالية ودعمهم ماليا لإخراجهم من دائرة البطالة ليكونوا أفرادا منتجين في المجتمع.[1]

2-6- الاتجار المباشر والاستثمار المباشر في المصارف الإسلامية

تتسع صيغة المصرف للإتجار المباشر كأحد صيغ توظيف الأموال، سواء في البيوع العادية أو بيوع المرابحة.

يقوم المصرف بذلك من خلال بدائل متنوعة منها الإدارة المختصة بالتمويل والائتمان، أوعن طريق ادارة تجارية مستقلة داخل هيكل المصرف، او عن طريق التعاون مع التجار، يمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بتأسيس مشروعات جديدة، أو تشارك في أخرى قائم.[2]

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات البنوك الإسلامية

لتمويل الخدمات المختلفة للبنوك الإسلامية يحتاج هذا الأخير إلى موارد* مالية، والتي تعتبر القاعدة الرئيسية التي يقوم عليها المركز التالي للبنك، ويمكن تقسيم الموارد** إلى: مصادر داخلية، ومصادر خارجية.

وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث:

- مصادر الأموال في البنوك الإسلامية؛
- صيغ التمويل المبنية على الملكية؛
- صيغ تمويل القائمة على المديونية.

---

[1]- **المصدر نفسه**، ص: 31.

[2]- **المصدر نفسه**، ص: 32.

* المورد يقصد به المصدر أو المنبع أو الأصل في الشيء الموجود.

** هناك تقسيم آخر للموارد بحيث نجد من يقسمها إلى: الموارد العائدة للمساهمين، الموارد الملقاة من الجمهور، و موارد أخرى.

المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الاسلامية

تعمل البنوك الإسلامية في تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية، كما تعمل على التمويل والاستثمار، عن طريق جمع المدخرات من المؤسسات والأفراد واستثمارها في مشاريع ذات عوائد مالية واجتماعية، ومنه تتكون البنوك من مصادر داخلية وخارجية.

1- مصادر الأموال الداخلية

تتكون المصادر الداخلية للأموال في جميع البنوك من حقوق الملكية، والتي تتمثل على ما يلي:

1- 1- رأس المال

يتكون رأس المال للبنوك الاسلامية من الاموال المدفوعة عن المؤسسيين المساهمين عند إنشائه، مقابل القيمة الاسمية أو مقابل زيادة رأس المال، والتي تلجأ لها البنوك من أ جل توفير مصادر داخلية.[1]

ويلعب دورا تأسيسيا في انشاء البنك وعادة يشكل راس المال نسبة ضئيلة من المصادر المالية للبنوك، وتبلغ 12% الى 15%من مجموع الأموال التي يستخدمها البنك في استثماراته.[2]

1-2- الاحتياطات

وهي تمثل أرباحا محتجزة من اعوام سابقة، وتقتطع من نصيب المساهمين لتدعيم وتقوية المركز المالي للبنك[3] وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات أهمها[4]:

1-2-1-احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المجتمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب لنسبة 10 %خلال السنوات السابقة، وغير قابل لتوزيع على المساهمين.

---

[1]- عبد الرحمان يسري احمد، **(2004): قضايا اسلامية معاصرة في النقود والتمويل**، ط1، دار الجامعة الإسكندرية ، مصر، ص: 276.

[2]- فادي محمد الرفاعي، وريمون يوسف فرحات، **(2004): المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص: 100.

[3]- محمد محمود العلوجي، **المصدر سبق ذكره**، ص: 176.

[4]- نعيم نصر داوود، **المصدر سبق ذكره**، ص:161.

1-2-2- احتياطي اختياري

تمثل ما تم تحويله من ارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% تستخدم في الاغراض التي يقررها مجلس الإدارة.

1-2-3- احتياطي خاص

تمثل المبالغ المجتمعة في هذا الحساب، ما تم تحويله من ارباح سنوية لمواجهة اي التزامات قد تطرأ على البنك وهي قابلة للتوزيع على المساهمين.

1-2-4- احتياطات اخرى

وهو حساب يخصص لمواجهة الخسائر التي تحدث للبنك تكون على ذمة البيوع المؤجلة وتمويلات البنك الممولة من أموال البنك الذاتية.

1-3-ارباح غير موزعة أو المحتجزة

هي الأرباح الممولة لأعوام متتالية يحدد مقدارها النظام الاساسي للبنك، وعادة تستعمل في التوسيع او تمويل استثمارات جديدة،[1] كما تعتبر الفائض المتبقي بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الصافية للمصارف المالية علي المساهمين، وذلك لتحقيق اهداف مالية مستقبلية .[2]

2-مصادر الاموال الخارجية في البنوك الاسلامية

تعد الودائع أهم المصادر الخارجية في البنوك والتي تعتمد عليها بشكل كبير وتنقسم الي:

2-1- الحسابات الجارية

حيث يتلقى البنك الإسلامي أموالا من الجمهور للاحتفاظ بها في حسابات جارية، ومن ثم فان اصحاب هذه الحسابات لهم كامل الحق ومطلق الحرية في سحب اي مبلغ منها وفي اي وقت كما هو الحال في البنوك التقليدية.[3]

2-2- الودائع الاستثمارية

وهي الأموال التي تودع بدون تحديد مدة، ويفوض اصحابها البنك في استثمارها وتدخل مع

---

[1]- حريبي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **(2012): إدارة المصارف الإسلامية**، ط 2، دار وائل لنشر،عمان ،الأردن ، ص: 132 .

[2]- حسين محمد سمحان، **(2013): اسس العمليات المصرفية الإسلامية**، ط1، دار النشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص: 121.

[3]-عبد الرحمان يسري، **(2000): النقود والفوئد والبنوك**، الإسكندرية، ص: 298 .

راس المال المخصص لاستثمار في المشروعات التي يقوم بها البنك، سواء بطريقة مباشرة او عن طريق تمويل مشروعات الغير، وهو نقطة التميز بين البنوك الأخرى.[1]

2-3- دفاتر الادخار الاسلامية

وتعتبر احد انواع الودائع الادخارية بالبنوك الإسلامية، ويمكن السحب والإيداع بهذه الدفاتر في اي وقت ويتم صرف الفائدة سنويا.

2-4- ودائع المؤسسات المالية الاسلامية

تحقيقا لمبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية حيث تقوم بعض المصارف التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الاموال في بنك إسلامي أخر.

2-5- صكوك المعارضة

تعد صكوك المعارضة واحدة من مصادر الاموال الخارجية للبنك الإسلامي في تمويل المشروعات العامة وهي نوعين:

2-5-1- الصكوك المشتركة

هي صكوك يصدرها البنك بفئات معينة ويطرحها في الأسواق الاكتتاب.

2- 5-2- شهادات الايداع

ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة تتناسب مع مستويات دخول الوديعين، وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلي ثلاث سنوات.

[1]- منير ابراهيم هندي، **(2006): ادارة المنشاة المالية وأسواق المال**، منشاة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، ص ص: 227-228.

المطلب الثاني : صيغ التمويل المبنية على الملكية

هناك عدة صيغ تستعملها البنوك الاسلامية لتمويل مشاريعها الاستثمارية وأبرزها:

1-المضاربة

وتعرف بأنها: "عقد على المشاركة في انجاز مشروع ما بين مالك لراس المال وعامل، يقوم بالاستثمار بما لديه من خبرة ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها، اما الخسارة اذا وقعت يتحملها رب المال وحده ويخسر المضارب جو هذه عمله، أي أن رأس المال من طرف الادارة والتصرف فيه من طرف أخر".

ومنه يمكن تعريف المضاربة بأنها عقد بين طرفين، يقدم بموجبه احدهما المال للطرف الاخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بنيهما بنسب متفق عليها.[1] ودليل مشروعيتها في قول الله تعالى: " **وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ** "[2]

1-2- شروط المضاربة

للمضاربة شروط عديدة نذكر منها ما يلي:[3]

- ان يكون من الاثمان (اي النقود وما يقوم مقامها)، واجاز بعضهم ان يكون من العروض.
- ان يكون معلوما لكل من رب المال والمضارب، ان لا يكون دينا في الذمة عند جمهور الفقهاء.
- ان يستقل المضارب استقلالا تاما بالعمل ولإدارة، واجيز ان يعمل وب المال مع المضاربة نوع من الشركة.
- في الخسارة يخسر المضارب عمله وجهده، ويخسر رب المال ماله ولا يجوز اشتراط ما يخالق هذا الشرط.

1-3- أنواع المضاربـــــة:

ويمكن تقسيم المضاربة من حيث الشروط إلى:

---

[1]- حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **(2000): محاسبة المصارف الإسلامية**، دار أسامة لنشر والتوزيع، الأردن، ص: 220.

[2]- سورة المزمل، الآية 20.

[3]- سليمان ناصر،(2002): **تطور صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية، مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الاسلامية**، ط1، جمعية التراث، الجزائر، ص: 41.

1-3-1- المضاربة المقيدة

وهي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب بشروط معينة ومقبولة شرعا، ويقيد بها المضارب للعمل في إطارها.[1]

1-3-2- المضاربة المطلقة

وهي المضاربة التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف بالمال في إطار الشريعة الإسلامية.[2]

2- المشاركة

ويعتر التمويل بالمشاركة من أهم الاساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية، وتعرف انها عقد بين شخصين او اكثر على الاشراك في رأس المال والربح أو إشراك شيء له قيمة مالية بين مالكين أو أكثر، لهم الحق في كل واحد أن يتصرف تصرف المالك، أي أن يشارك اثنان او اكثر بحصة معينة من راس المال يتجران به كلاهما، والربح يوزع على حسب اموالها او على نسبة متفق عليها عند العقد،[3] ودليل مشروعيتها في قوله تعالي:

"قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ" [4]

2-2- شروط المشاركة:

لتمويل بالمشاركة عدة شروط نذكر منها ما يلي[5]:

- أن يكون رأس المال من النقود.
- أن يكون رأس المال معلوما وموجودا ويمكن التصرف فيه.
- أن يكون نسب الربح والخسارة متفق عليها.

---

[1]- طلال احمد اسماعيل النجار، **(2002): المضاربة المشتركة ومدي تطبيقها في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص: 39.

[2]- محمود حسن الوادي، حسن محمد سمعان، **المصدر سبق ذكره**، ص: 90.

[3]- أيمن عبد الرحمان قتاحي، (2009): **البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية**، ط1، دار البشائر، سوريا، ص: 94.

[4]- سورة ص، الآية: 24.

[5]- حريبي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **المصدر سبق ذكره**، ص: 170.

2-3- أنواع المشاركة

يعد الاستثمار بالمشاركة من افضل ما طرحته المصارف الإسلامية من صيغ الاستثمارية، ويأخذ عدة انواع نأخذ منها:

2-3-1- المشاركة الثابتة

ويقوم هذا النوع من التمويل بالمشاركة عن طريق قيام البنك بالمساهمة في راس مال المشروع الذي يتقدم به عميل المصرف، سواء هذا المشروع إنتاجيا أو أي كان نشاط المشروع وذالك وفقا لحصة مشاركة لكل الطرفين.[1]

2-3-2- المشاركة المنتهية بالتمليك

وهي مشاركة يعطي فيها البنك الحق للشريك بأن يحل محله في الملكية دفعة واحدة أو عدة دفعات حسب الشروط المتفق عليها، وبالتالي تكون متناقصة بالنسبة للبنك ومتزايدة بالنسبة للعميل حتى تكون ملكية منفردة في الأخير ولها عدة صيغ أبرزها.

- أن يتم الاتفاق بين العميل والبنك بعقد مستقل تماما وتعطي لها الصيغة الحرية في التصرف في حصته الى الغير.

- يتم فيها تحديد نصيب كل من العميل والبنك على شكل أسهم محددة القيمة ويحصل كل شريك على حصته في الارادات.

- تقوم على الاتفاق بين العميل والبنك على حصة من صافي الدخل أو العائد المحقق، فعلا مع الحصول على جزء من اجمال الارادات.

3- المزارعة

هي أداة يستعملها البنك الاسلامي في تمويل قطاع الزراعة،[2] وتعتبر كأسلوب لتنظيم شركة معينة من صاحب الأرض والزارع ليتعهد بموجبه الزارع بزراعة الأرض، ويتقاسم صاحب الأرض الناتج ويحدد مصير كل منها بنسبة مئوية من الناتج.[3]

---

[1]- نفس المصدر السابق، ص: 166.

[2]- صالح حميد العلي، **(2001) : توزيع الدخل في الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة**، اليمامة للطباعة والنشر، بيروت، ص294.

[3]- صادق راشد الشمري، **(2011) :الاستثمارات في المصارف الإسلامية**، دار اليازوي، لنشر والتوزيع، عمان، ص: 316.

3-1- شروطها

لتكون المزارعة صحيحة يجب توفر الشروط التالية:

- أن تكون الأرض صالح لزراعة المحاصيل المتفق عليها.
- أن يتم تحديد مدة التمويل تحديدا واضحا في العقد.
- أن يحدد في العقد نوع الزراعة المستخدمة ونوع المحصول الذي يتم زراعته.
- أن يقوم البنك بتقديم التمويل المطلوب لشراء المستلزمات.

4- المساقات

وتعتبر من أحد أهم صيغ التمويل التي تهتم بها البنوك الاسلامية كنوع من المشاركات في المجال الزراعي،[1] وتعرف على أنها دفع أشجار إلى عامل يسقيها لقاء حصة معلومة من الثمن الذي ينتج. أي أنها نوع من الشراكات، تقوم على أساس بذل جهد من العامل على رعاية الأشجار المثمرة وتعهدها برعايتها على أساس ان يوزع من الناتج من الثمار بينهما بحصة متفق عليها،[2] يمكن الاستدلال على مشروعية المساقات مما ذهب إليه معظم الفقهاء استناد إلي ما رواه البخاري ومسلم عن عمر رضي الله عنه: **أن رسول الله ص عامل أهل خيبر يشطر مما يحرج منها من ثمر أو زرع.**[3]

4-1- شروط المساقات

لصحة المساقات يستلزم عدة شروط أبرزها[4]:

- الايجاب من صاحب الاشجار والقبول من العامل بكل ما دل عليهما من قول وفعل.
- ان تكون المدو محدودة فيجوز ان تكون لسنوات عدة كما يمكن ان تكون لمدة تتسع للحصول علي الثمر.
- ان تجري المساقات فيل نضوج الثمر.
- انها عقد لازم لا يبطل ولا يفسخ الا بالتقابل والتراضي علي البطلان او الفسخ ممن له الخيار ولو من جهة تخلق بعض الشروط التي جعلاها ضمن العقد ولا يفسخ العقد بموت احداهما وانما يقوم وريثاه بذلك.
- ينبغي ان تكون الاصول (الاشجار) معلومة عند الطرفين وكذا الاعمال المطلوبة من العامل.

---

[1]- محمد محمود العلوجي، **المرجع سبق ذكره**، ص: 405.

[2]- صالحي صالح ونوال بن عمارة، **(2003): الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة**، مجلة الباحث، العدد2 ،جامعة ورقلة، الجزائر، ص52.

[3]- محمد محمود العلوجي، **المصدر سبق ذكره**، ص: 123.

[4] - صادق راشد الشمري، **المصدر سبق ذكره**، ص ص: 318-319.

– ان ينتفع بثمنها مع بقاء اصولها كالنخل وشجر الفواكه وكرم العنب او بورقها كالتوت والحناء.

المطلب الثالث: صيغ تمويل القائمة على المديونية

تعتبر صيغ تمويل في البنوك الاسلامية القائمة على المديونية من صيغ الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، حيث تسمح بتوظيف وتشغيل المدخرات بما يتناسب مع احكام الشريعة الإسلامية. وتأخذ الأشكال الآتية:

1-المرابحة

يعتبر من أبرز صور البيوع الاساسية وهو بيع الامانة المعروفة في الشريعة الإسلامية، وتعرف على انها البيع برأس المال وربح معلوم، أي انها بيع بمثل الثمن مع زيادة الربح، وهي ان يقوم البنك الاسلامي بشراء بضاعة او تجهيزات للعميل يطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ريح معين ومتفق عليه.[1]

اي ان المرابحة اسلوب يهدف الي الربح المشروع الخالي من الربا، لان البنك يقدم التمويل للعميل الذي يطلب السلعة، والتي لا يتمكن الحصول عليها وحده.[2] ودليل مشروعية قول الله تعالي :

"الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" [3]

1-1- شروطها

يشترط في عقد المرابحة باعتباره عقد بيع ما يشرط في البيوع.[4]

– أن يكون العقد صحيحا.

– أن يكون العقد معلوما وقد يكون مقدارا محددا.

– أن يكون ثمن السلعة معلوما.

---

[1]– سلمان تامر، **تمويل المؤسسات المصغرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 12.

[2]– MM . Mitwally ،**(1994): interst-free" islamic"banking ?a new concept in finance** ،journal of banking and finance ،p03.

[3]– سورة البقرة، الآية: 275.

[4]– محمد شيخون، **(2002): المصارف الإسلامية**، ط 1، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، ص: 56.

- أن يمتلك المصرف الاسلامية السلعة قبل بيعها للعميل.
- أن يكون عقد الشراء المصرف للسلعة عقد قائم بذاته.
- أن لا يزيد عقد المصرف أي مبلغ في حالة تأخر المشتري عن السداد.

1-2- أنواع المرابحة

تنقسم الى نوعين وفق النطاق الجغرافي الذي تشمله :

1-2-1- المرابحة العادية

وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، يمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها للبيع مرابحة بثمن وربح يتفق عليه، وهذه الصيغة لا تتلاءم مع طبيعة نشاط البنك[1].

1-2-2- المرابحة للأمر بالشراء:

وهي إن يتقدم العميل إلي البنك طلبا منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له فعلا مربحة بنسب التي يتفق عليها، ويدفع ثمن مقسما حسب إمكانياته، فهي معاملة مركبة من وعد بشراء بيع بمرابحة.[2] وتتكون ثلاثة أطراف وهي[3] :

- **الأمر بشراء:** وهو العمل الذي يرغب في شراء السلعة.
- **البنك:** وهو المشتري الأول الذي يشتري السلعة للعميل اي انه يدخل كوسيط ويلعب دور البائع الثاني.
- **البائع الأول:** وهو الذي يملك السلعة ويريد بيعها.

[1]- شوقي بورقبة، **المصدر نفسه**، ص: 47.

[2]- محي الدين يعقوب ابو الهول،(2012): **تقيم اعمال البنوك الاسلامية الاستثمارية، دراسة تحليلية مقارنة**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، ص ص: 244-245.

[3]- نوال صالح بن عمارة، (2013): **المراجعة والرقابة في المصارف الاسلامية**، ط1، دار وائل للنشر، الاردن، ص ص 64-66.

2- الاستصناع

يعتبر الاستصناع إحدى وسائل التمويل التي تلجأ إليها البنوك الإسلامية، وهي وسيلة حديثة نسبياً مقارنة بالوسائل الأخرى.

ويعرف الاستصناع على أنه طلب الصفة من الصانع فيما يصنعه أي أن يطلب شخص من الصانع أن يصنع له سلعة بمواد من عنده، وذلك مقابل ثمن معين يتفقان عليه وأركانه هي المسطنع، الصانع، الشيء المصنوع، الثمن والصيغة.[1] ودليلها الشرعي : " **قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا**"[2].

2-1- شروط الإستصناع

حتى يكون العقد صحيحاً يجب:[3]

- أن يكون محل العقد معلوم الجنس والنوع والصفة والقدر.
- أن يكون ما يجري فيه التعامل بين الناس .
- لزم المصرف بتسليم السلعة المصنعة للعملية ويمكن أن يوكل طرف ثالث للقيام بالتصنيع.
- يجب أن يكون المبلغ الكلي للإستصناع معلوماً لدا المُصنع والمصرف.

3- المتاجرات الإسلامية

تعتبر المتاجرات من أهم صور التوظيف في البنوك الإسلامية، وأبرز أنواع المتاجرات الإسلامية نجد البيع بالتقسيط والبيع التأجيري وبيع السلم.

3-1- البيع بالتقسيط (البيع لأجل)

ويطلق على البيع لأجل معلوم تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدد، ويشترط في ذلك أن يكون التأجير لكل ثمن البضاعة أو لجزء من الثمن ويتم التسديد على أقساط.

3-1-1- شروطه

لصحته يجب توفر ما يلي:

- أن يكون الثمن مأجلاً و معلوماً.

---

[1]- حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، **المصدر سبق ذكره**، ص: 214.

[2]- سورة الكهف، الآية: 94.

[3]- محمد شيخون، **المصدر نفسه**، ص: 62.

- أن تكون المدة معلومة وقت العقد.

- أن تحسب المدة وقت تسليم الشيء المباع.

3-2- البيع التأجيري

وهذه العملية فيها مزج بين البيع والإيجار، وهوعقد يقوم بموجبه المِؤجر بتمويل شراء الأصول والمعدات والأجهزة التي يحتاجها المستأجر، سواء كان أفراد أو مؤسسات عامة أو خاصة ثم يؤجرونها لهم على مدة زمنية تغطي الدفعات الإجارية خلال فترة التعاقد، ودليل مشروعيه : قوله عز وجل " **لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا**"[1]

3-2-1- شروطه

لا يصح البيع التأجيري إلا إذا توفرت الشروط الآتية:

- رضا المتعاقدين لأنه لو أكره أحدهم على الإيجار لا يصح العقد.

- معرفة المنفعة المعقود عليها معرفة تامة .

- يعتبر الشيء المستأجر أمانة في يد الشخص المستأجِر ليستوفي منفعته.

- تمكين المؤسسة المستأجرة من تجديد معداتها وتجهيزاتها الإنتاجية وبالتالي مواكبة التطورات التكنولوجية.

- إمكانية حصول المؤسسة على الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد وذلك بشرائه وفقاً لما يتفق عليه مسبقاً.

4- السلم

ان عقد السلم تستخدمه البنوك الاسلامية في الحصول على السلع موضوع تجارتها، وهو بيع آجل بعاجل أي هو بيع يؤجل فيه تسليم المبيع ويعجل فيه تسليم الثمن، هو يبيع الشئ موصوف في الذمة.[2]

والمقصود بالسلم في البنوك الاسلامية انه يمكن للعميل ان يبيع الي البنك سلع موصوفة مؤجلة علي ان يتعجل الثمن من الان، فتتحقق للعميل السيولة اللازمة، ويستفيد البنك من فرق الاسعار، لان ثمن السلعة المؤجلة اقل في العادة من ثمن السلعة الحاضرة.[1]

---

[1]- سورة الكهف، الاية: 77.

[2]- عبد الرزاق الهيتي، **(1998): المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 125.

ودليل مشروعيتها ثبتت في الكتاب لقوله تعالى " **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ**" [2]

4-1- شروطه:

تتمثل شروط السلم فيما يلي:[3]

- أن يكون رأس المال معلوما حتى اذا تعذر تسليم السلم فيه امكن الرجوع الى قيمة رأس المال.
- أن يجل الاجل معلوما حسب الاشهر والأيام وليس بإحصاء.
- لا يشترط أن تكون البضاعة المشترات من إنتاج البائع.
- أن يذكر مكان التسليم حتى لا يحدث نزاع .
- أن لا يسلم شيء نادر.

من خلال ما سبق نجد أن البنوك الإسلامية، اعتمدت على عدة صيغ لتمويل معتمدة على مصادر داخلية، وأخرى خارجية، وتشمل هذه الصيغ لتجسيدها صياغة اسلامية لتزيد نسبة المتعاملين معها، فتوجب تعاملها على صيغ قائمة على الملكية، وصيغ قائمة على المديونية، وأخرى على التوكيلات، وذلك لأجل تحقيق فرص استثمارية جيدة تساهم في تحقيق نمو اقتصادي، وتوجد تجارب عديدة لبنوك اسلامية في مختلف البلدان الإسلامية، أثبتت أنها تستحق الإلمام بها ومعرفة طريقة نشاطها.

---

[1]- نوال صالح بن عمارة، **المصدر نفسه**، ص: 106.

[2]- سورة البقرة، الآية: 282.

[3]- محمد صالحي الحناوي، السيد عبد الفتاح عبد السلام، **(1998): المؤسسات المالية، البوصة، والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 383.

خلاصة

تم التركيز علي دراسة البنوك الإسلامية كونها تمثل دورا مهما في ترقية المشاريع الاستثمارية، فهي تعتبر محورا اساسيا في تفعيل النشاط الاقتصادي، بفضل مميزاتها وخصائصها التي تختلف عن البنوك التقليدية، حيث يهدف البنك الاسلامي الي استقطاب الاموال وجذب الاستثمارات وحشد المدخرات من مختلف المصادر الداخلية والخارجية، ويتم التوظيف في إطار الشريعة وبطرق تمويل متنوعة أبرزها المضاربة والمشاركة والمرابحة والاسطناع التي تلعب دور هاما في ترقية المشاريع الاستثمارية.

كما تعتبر الآليات التمويلية العديدة التي تتعامل بها حلا للمشاكل التمويلية التي تتعرض لها المشاريع الاستثمارية، وسنتعرض في الفصل الموالي الي واقع وتجارب بعض الدول في مجال التمويل الإسلامي.

الفصل الثاني

واقع البنوك الإسلامية في التمويل الاستثماري

مقدمة

يعتبر التمويل الاسلامي اطار شامل من أنماط ونماذج وصيغ مختلفة، تضمن موارد مالية الى مشروع وفق عقائد وشريعة إسلامية، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية وضمان عدالة اجتماعية، ورغم ظهور التمويل الاسلامي منذ الثمانينات إلا أن سطوعه في الآونة الأخيرة كان بشكل اكبر، مما جعله محط انضار كل الدول الإسلامية والغير الإسلامية، خصوصا بعد وقوفه في وجه الازمات المصرفية وحاولت معظم الدول الخوض في تجربة الصيرفة الإسلامية، إلا أن بعضها حقق نجاحات وبعض اخر واجها عدة عراقيل وصعوبات، وسنحاول في هذا الفصل دراسة واقع التمويلي لثلاث دول ومعرفة اسباب نجاحها واهم مشاكلها وطرق حلها، ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل كالآتي:

- **تجارب بعض الدول في البنوك الإسلامية؛**
- **التحديات التي تواجه البنوك وطرق علاجها.**

المبحث الأول: تجارب بعض الدول في البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية بخصائصها وطبيعتها ليست بنوك تجارية بالمفهوم التقليدي، ولكنها بنوك استثمار، هدفها تحقيق الربح ودعم التعبئة، كما تعمل علي دعم التعبئة الاقتصادية، وذلك بتمويل مختلف المشاريع، كما تعمل على جذب المدخرين الصغار من مختلف المصادر وأعادت توزيعها علي أصحاب العجز، وكما نجد أن البنوك الإسلامية قد انتشرت في دول أوروبا وآسيا وأمريكا وكل هذه الدول لا تنظر إلى البنوك الإسلامية من حيث أنها تتعامل بالإحلال والحرام فقط، ولكن تنظر أيضا إليها من منظور الربحية والأمان والسيولة والنمو الاقتصادي والاجتماعي، لذا وجب معرفة تجارب بعض الدول في مجال الصيرفة الإسلامية.

وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث:

- التجربة الماليزية في مجال التمويل الإسلامي؛
- التجربة السودانية في مجال التمويل الإسلامي؛
- التجربة الاردنية في مجال التمويل الإسلامي.

المطلب الأول: التجربة الماليزية في مجال التمويل الاسلامي

أصبحت ماليزيا اليوم تقدم عددا كبيرا من الخدمات المصرفية، وهو ماسهم في تسجيل نمو سريع على صناعة التمويل الإسلام، واستقطاب اكبر عدد من المؤسسات المالية العالمية.

1- نشأة الصيرفة الاسلامية في ماليزيا

لقد عملت ماليزيا ومنذ حوالي 30 سنة على وضع اسس وتشريعات متكاملة لتنظيم العمل بالقطاع البنكي الإسلامي، وذلك بإصدار نصوص قانونية للبنوك الإسلامية سنة 1983م، والذي ألزم بتمويل الاقتصاد وفقا الأحكام الشريعة من خلال صيغ التمويل الإسلامي.[1]

وعليها تأسس أول بنك إسلامي ماليزي (بنك إسلام ماليزيا- برهاد)، كما تضمن قانون الاستثمار الحكومي السماح للحكومة بإصدار شهادات دون فائدة، وعام 1993م طرح البنك المركزي نظاما جديد

[1]-عمار مجيد كاضم الواي، **(2009): آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الدكتورى كلية الاقتصاد الجامعة المصرية، مصر، ص: 37.

يعرف باسم SPTE أي نظام معدوم الفائدة، وفي عام 1994 استحدثت ماليزيا شهادات الاستثمار الحكومية القائمة على أساس مبدأ القرض الحسن.

وفي عام 1997 عينت الحكومة هيئة شرعية عليا مستقلة تعمل تحت مضلة البنك المركزي، لنظر في القوانين والأنظمة التي يرغب البنك في إصدارها.

وفي عام 2002 م أعلن محاصير محمد (رئيس وزراء ماليزيا في السابق في الفترة 1981-2003) عن أنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، لتطوير مقاييس تنظيمية دولية تتفق مع مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية، وفي عام 2004 قام البنك المركزي بطرح عدة خطط إرشادية لتشجيع البنوك سواء إسلامية او تقليدية.[1]

2- واقع تمويل الاسلامي للمشاريع الاستثمارية في ماليزيا

ما يميز التجربة الماليزية عن باقي التجارب في العالم الاسلامي ان الحكومة في ماليزيا تبنتها واحتضنتها، مما أتاح الفرصة لهذه التجربة أن تنمو وتتطور، لذا يجب معرفة أهم صيغ تمويلها.[2]

أثبتت التجربة الماليزية نجاحا في مجال تنمية المشاريع، حيث شكلت المشروعات الصغيرة والمتوسطة 90 % من إجمالي المشروعات الصناعية الماليزية عام 2005،[3]حيث أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل جزء هاما في الاقتصاد الماليزي، ووفق الإحصائيات الصادرة سنة 2015 بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 396.6 مليار ريغنت حيث ساهمت بنسبة 35.8 % من الناتج المحلي كما هو مبين في الجدول الموالي:

[1]- زياد جلال الدماغ، **(2012): الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية**، دار الثقافة لنشر والتوزيع، ص: 248.

[2]- بن حناشي زليخة، شطي محمود، **(2015): التجربة الماليزية نموذج الصيرفة الإسلامية**، ملتقى الوطني، منظم من طرف جامعة عبد الحميد مهري قسنطية ، كلية العلوم الاقتصادية ، ص: 12.

[3]- سامح عبد الكريم أبو شنب، **(2015): دور المشاريع المصغرة في معالجة مشكلة الفقر والبطالة**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الأردن، ص: 9.

جدول رقم (1) : يمثل القيمة المضافة ونسبة الناتج المحلي الاجمالي

الوحدة: النسبة المئوية

القيمة	القيمة المضافة بالمليار		المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %	
	2015	2010	2015	2010
مؤسسات صغيرة	390.6	363.5	35.8	35.9
مؤسسات كبيرة	710	649	64.2	64.1
الناتج المحلي الاجمالي	1106.6	1012.5	100	100

المصدر: bank Negara Malaysia,**MonthlyStatistical Bulletin**, Malaysia, Dec 2015

من خلال الجدول نلاحظ ان الناتج المحلي في تزايد حيث كان في سنة 2010 بقيمة 1012.5 مليار رنغيت،[1] وأصبح سنة 2015 يقدر ب1106.6، وهذا نتيجة المجهودات المبذولة من طرف البنوك الاسلامية في ماليزيا.

ويعتبر فرص الحصول على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي واحدة من الركائز الأساسية لتحقيق أهدافها، أهمها مساهمتها في الناتج القومي 42 %، بحلول عام 2020 حيث انه سنة 2015 يقدر ب 35.9 %، ومن اجل ذلك قدمت برامج مختلفة لزيادة العرض وتنويع التمويل.[2]

لقد حاولت ماليزيا تنويع تمويلها وذلك عبر صيغ متعددة والجدول التالي يوضح ابرزها :

[1]– رنغيت : عملة رسمية لدولة ماليزيا.

[2]– ابتسام ساعد، رابح خوني، **(2017): تجربة الصيرفة الاسلامية في ماليزيا**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد30، ص: 26.

الجدول رقم (2): نسب صيغ التمويل الاسلامي في ماليزيا في الفترة (2006-2012)

الوحدة: النسبة المئوية

الصيغ/ السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
بيع بثمن اجل	63.7	60.71	52.68	53.4	50.06	50.06	43.7
اجارة منتهية بالتمليك	-	0.40	0.30	0.26	0.10	0.10	0.10
اجارة	0.9	3.16	3.16	2.7	2.03	2.03	-1.03
مضاربة	0.02	0.01	0.01	0.08	0.04	0.04	-
مرابحة	13.8	17.68	17.68	15.68	9.1	9.04	7.03
مشاركة	0.48	-	-	-	-		-
قرض حسن	-	-	-	-	-		-
بيع عينة	12.2	17.41	21.9	21.23	13.5	9.85	8.67
استصناع	6.2	5.57	4.87	5.1	2.87	1.68	1.23
توريق	-	-		1.5	20.94	26.8	37.75
الرهن	-	-		-	0.11	0.3	0.4
تمويل موظفين	-	0.17	0.12	-	-		-
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: ضرار الماجي العيد احمد، (2013): مؤتمر مجمع الفقه الاسلامي، الخرطوم، **دراسة حالة بنك اسلام ماليزيا**، ص:.16

من خلال الجدول يلاحظ ان نسب حجم التمويلات الذي نفذه البنك الإسلامي الماليزي خلال السنوات (2006-2012)، واهم ما تعكسه هذه النسب التمويلية هو تناقص حجم التمويل الذي يقدمه البنك بصيغتي المرابحة والبيع بثمن لأجل، حيث تراوحت نسبة التمويل بصيغة المرابحة من بين 7.03 % في العام 2012 ونسبة 17.78% في العام 2007، اما اذا اخذنا صيغتي المرابحة بثمن اجل والمرابحة، تبين الاحصائيات الجدول بان هذه النسب تتفاوت ما بين 77.5% في العام2006، ونسبة 50.1%في عام 2012 كادنى نسبة لكلا الصيغتين الثمن لأجل والمرابحة.

ومنه يمكن القول أن قطاع التمويل المصرفي الماليزي مستمر في تحقيق النمو وذلك من خلال تنويع مصادر تمويليه لترقية وتدعيم المشاريع الاستثمارية.[1] وتستحق التجربة الماليزية الاقتداء بها نظرا لما حققته من نجاحات واستثمارات قوية، جعلت معظم الدول تسعى لخوض الصيرفة الإسلامية واستعمال جميع صيغها.

المطلب الثاني : التجربة الاردنية في التمويل الاسلامي

يعتبر التمويل والاستثمار ذات أهمية بالغة، وقد خصصت لها البنوك الإسلامية الأردنية مكان واسع، وعملت جاهدة على المشاركة في النشاط الاقتصادي، وذلك في منح تمويلات واستثمارات عديدة و متنوعة.

1- نشأة الصيرفة الاسلامية في الاردن:

تزامن ظهور حركة البنوك الإسلامية في مختلف أنحاء الوطن العربي منذ الثمانينات لإنشاء بنوك تعمل وفق الشريعة، وفي عام 1978م، تم إصدار قانون المؤسس للبنك الإسلامي الأردني، وهو أول بنك إسلامي في الأردن وبداء فعليا عام 1979 م، وقد باشر البنك عمله ملتزما بأحكام الشريعة، وحصل على عدة امتيازات أهمها التصنيف الائتماني للالتزامات الطويلة بدرجة B من ستاندر بورد (s &p)، وهذا يعكس قوة البنك وسمعته الجيدة في مجال الخدمات الاستثمارية، فقد تأسس بملغ قدره 2 مليون دولار، وقدر رأس ماله عام 2011 م إلي 125 مليون دينار، وبلغ عدد فروعه 26 فرعا في الأردن، و13 مكتبا مصرفيا خارج المملكة، ثم جاء بعد فترة طويلة من بنك الاردن بنك العربي الإسلامي الدولي، عام1997م ثم تلاه بنك دبي الاسلامي الذي مارس اعماله بشكل واضح عام 2008 وبعدها بنك

[1]- لشهب الصادق، بوريس احمد، **(2015): تحليل عوامل التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية** ، المجلة الجزائرية لدراسات المحاسبة والمالية ،العدد 1، ص: 34.

الراجحي المصرفي سنة 2011م، ومنه يمكن القول ان نشأة الصيرفة في الأردن كان قديما إلا ان بروزه في مجال الصيرفة الإسلامية صارا حديثا. [1]

1. واقع تمويل المشاريع الاستثمارية في الاردن

يعتبر بنك الإسلامي الأردني وبنك العربي الاسلامي الدولي من اكبر البنوك المستثمرة في الأردن، وحسب التقرير السنوي لسنة 2016 نلاحظ في المخطط فان اجمالي التمويل والاستثمارات

الشكل رقم (1): يمثل إجمالي أرصدة التمويل و الاستثمار(مليون دينار)

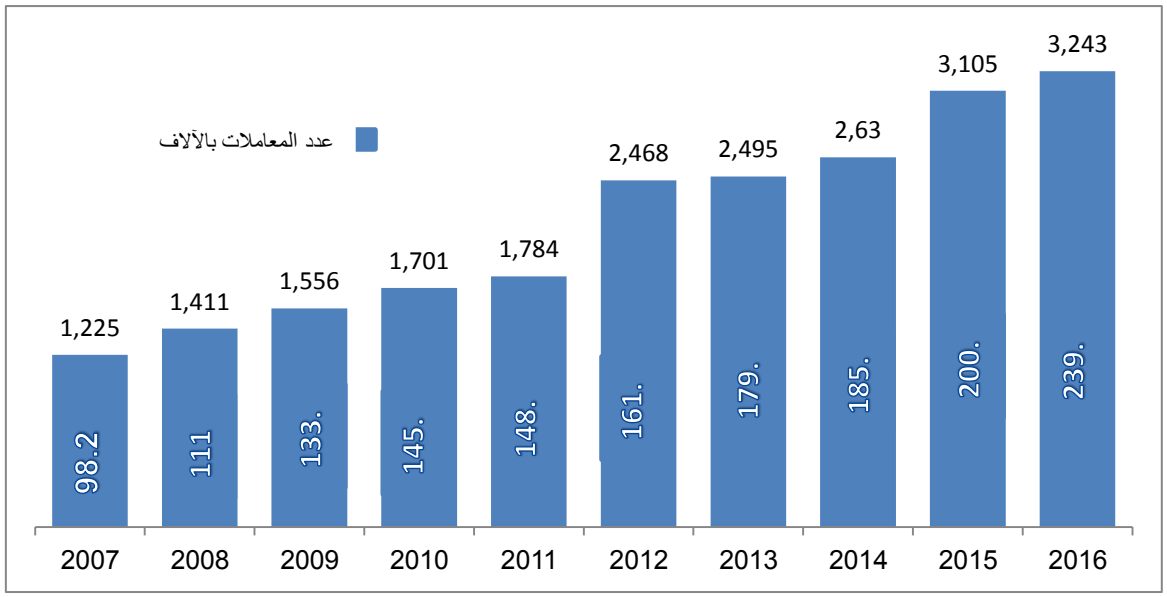

المصدر: التقرير السنوي2016 لبنك الاردن الاسلامي

في تزايد مستمر حيث انه كان 1.225 مليون دولار سنة 2008م، وأصبحت 2.468 مليون دولا سنة2012م، وذلك دليل على نجاح البنك واستثماراته، كما أن عدد المعاملات سنة 2013م بلغ 179.3 معاملة، وأصبحت سنة 2016 بلغ 239.4 معاملة، وهذا لكثرة جذب العملاء وحسن ادارة البنك[2].

ان نسبة المشاركة في البنك الإسلامي تميل نحو التدني، ففي عام 2008م كانت حوالي 2 % من مجموع التمويل، وتناقصت إلي 1.3 % في 2011م، وتعتبر هذه الصيغة محدودة في البنك، أما أسلوب المضاربة لا يتم التعامل بها بسبب المخاطر التي قد تتعرض لها، أما أسلوب المرابحة فهو أكثر نسب التمويل من الصيغ الاستثمارية، حيث في سنة 2008م بلغ حوالي 86 %، وفي عام 2011م

[1] – سامي احمد،(2014):المراجعة والرقابة في المصارف الاسلامية، مذكرة تجرج ماجيستر، تخصص مالية المؤسسة ،فرع علوم التسير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 125.

[2] – التقرير السنوي ،(2016): **البنك الأردني الإسلامي**.

تناقص نوعا ما فأصبح 81%، و نسبة الإجارة تأتي بالمرة الثانية بعد المرابحة بنسبة 11% في سنة 2008م، وارتفعت سنة 2011 حوالي 16%، أما السلم والإستصناع لا يتعامل به البنك[1].

وكذالك بالنسبة للبك العربي الاسلامي الدولي الذي يعتبر ثاني اكبر بنك في أنحاء المملكة الأردنية، وحسب التقرير السنوي 2016 للبنك الإسلامي الدولي نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم (2): يمثل تطور موجودات البنك من (2012-2016)

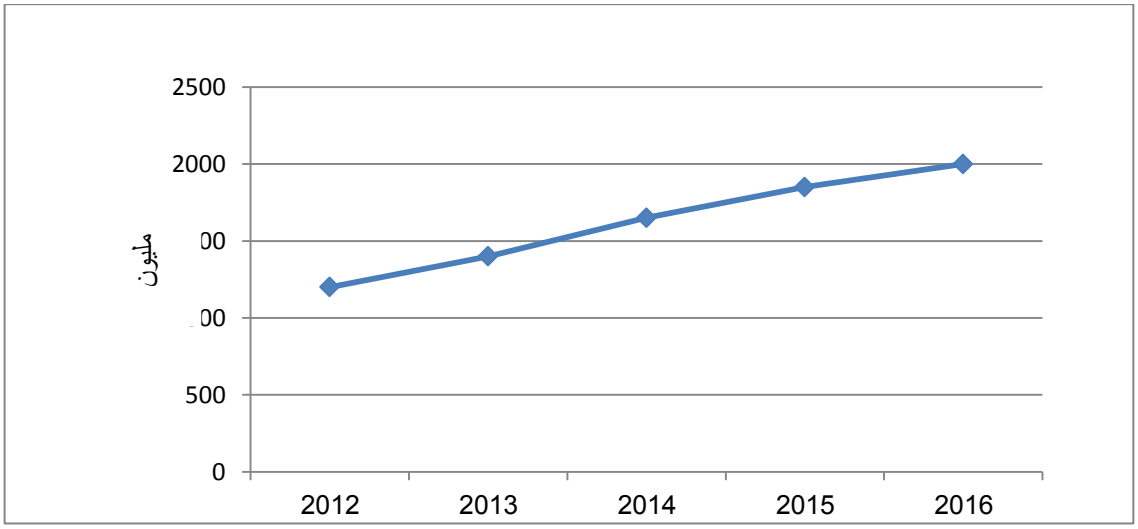

المصدر: تقرير السنوي 2016 لبنك الأردني الإسلامي

من خلال المنحنى نرى زيادة الموجودات للبنك وهذا دليل علي النجاحات التي يحققها البنك، أما بالنسبة لصيغ التي يعمل بها هذا البنك فقد كانت نسبة المشاركة ضعيفة وصلت إلى 0.05% من إجمالي الصيغ، وفي سنة 2011م انخفضت أكثر إلي 0.005% من إجمالي الصيغ، أما المضاربة فقد بلغت 1.1% في سنة 2009م، وكادت تكون نفسها في 2011، وبالنسبة للمرابحة فقد كانت حوالي 74% في 2008م، وانخفضت 56% في سنة 2011م، أما بالنسبة لصيغة الإجارة فقد بلغت 21 % وفي عام 2011م ارتفعت الى 41 %، أما التمويل بالاستصناع فهو ضعيف في سنة 2008م كان 2.4 % وانخفض الى 1.5% في 2011م.

ومن خلال هذه النتائج نرى أن البنوك الإسلامية في الأردن ورغم استثماراتها، إلا أن بعض الصيغ تكاد تكون منعدمة كالسلم، وأخرى ضعيفة كالمضاربة، وذلك خوفا من المخاطرة وهذا يؤثر على مردودية هذه الاستثمارات.[2] كما أن نسبة التمويل 75 % من حجم التمويلات المصارف الإسلامية في

[1]– يعرب محمود ابراهيم الجبوري، **المصدر نفسه**، ص: 178.

[2]– يعرب محمود، ابراهيم الجبوري، **المصدر نفسه**، ص: 179– 180.

الأردن، مركزة على صيغ مرابحة الأمر بالشراء ومرابحة سلعية، أي أن المصرف يفضل عائدا ثابتا،[1] وهنا نرى أن على البنوك الإسلامية أن تتحمل قسما من المخاطرة لتستطيع تحقيق عائد اكبر، وبتالي تمويل أكثر عدد من المشاريع وهذا لا ينفي أن البنوك الإسلامية الأردنية استطاعت المحافظة على مركزها الثالث في القطاع المصرفي ككل، وحصولها على مؤشرات جيدة من حيث السيولة والربحية.

المطلب الثالث : تجربة السودان في الصيرفة الاسلامية

إن السودان وكغيرها من الدول الاسلامية حاولت ان تصنع صيرفة إسلامية لتحقق تنمية اقتصادية، فقامت بإنشاء بنوك اسلامية لتمويل المشاريع في مختلف المجلات الاقتصادية، لذا سنسلط الضوء على نشأة البنوك في السودان وواقع تمويلها.

1- نشأة الصيرفة الاسلامية في السودان

عرفت السودان البنوك الإسلامية ابتداءا من سنة 1977 م في ظل الازدواجية المصرفية مع بنك فيصل الإسلامي، الذي تم إنشاءه سنة 1978م بمشاركة سعودية، وفي سنة 1981 م بدا التحول من النظام التقليدي الى الاسلامي بصدور قرار جمهوري مع البنوك المتخصصة، بمنع استخدام الفوائد في عمليتها واستبدالها بالأدوات الإسلامية كالمشاركة والمرابحة والمضاربة.[2]ومنه فالبداية الحقيقية للبنك الإسلامي السوداني سنة 1982 م وذلك برأس مال مدفوع قدره 20 مليون دولار موزعة على 200000 سهم قيمة كل سهم 100 دولار، إما الآن فقد رفع راس ماله المصرح به الى 6 مليار اي ما يعادل 60 مليون جنيه سوداني.[3]

اما مرحلة تعمق النظام المصرفي الإسلامي (1991م الي اليوم) بدأت بمراجعة كاملة للقوانين واللوائح والنظم، حيث أنشأت الرقابة الشرعية للجهاز المصرفي سنة 1998م، ليتم تقنينها سنة 2003م

---

[1]- غسان شماس، (2016): **منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطريق الي التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، عمان، العدد 441.

[2]- عائشة الشرقاوي المالقي، **(2010): البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، عمان، ص: 263.

[3]- حكيم براضية، **(2011): التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات ماجستر، علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص: 175.

في إصدار قانون تنظيم العمل المصرفي، ثم بداء التعمق في تطبيق الشريعة في المجال المالي من حيث ترتيب وتأهيل العاملين به.[1]

1-واقع تمويل البنوك الاسلامية السودانية للمشاريع الاستثمارية

إن المشروع الاستثماري عبارة عن مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة من اجل تحصيل مداخيل ومنافع نقدية للفرد والمجتمع، لذا عملت البنوك الاسلامية في السودان على تشغيل كل مواردها من يد عاملة، وموارد مالية لنهوض بالقطاع الاقتصادي.

وضع بنك السودان المركزي لخطة استراتجية لتطوير وترقية قطاع التمويل الأصغر(2013-2017)، وتهدف الي توسيع مضلة تمويل المشاريع الصغيرة لزيادة مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، من خلال الاهتمام بتحسين البيئة المواتية لتمويل وبناء قدرات العاملين في هذا المجال، وتم توجيه المصارف لتخصيص نسبة 12% من المحفظة التمويلية الاجمالية لكل مصرف لتمويل الأصغر فكان إجمالي التمويل الممنوح هو 1622.5 جنيه سوداني وعدد المستفيدين 1080582.[2] كما أن نسبة 2016 قدرت بنسبة التمويل الاصغر ذو البعد الاجتماعي 7 % وفي ما يلي تطور التمويل الإسلامي للمشاريع خلال نفس الفترة.

جدول رقم(3): يمثل حجم التمويل الاسلامي المصغر في البنوك السودانية

الوحدة: مليون جنيه سوداني

السنوات	حجم التمويل الاسلامي	نسبة الزيادة
2011	938 مليون جنيه سوداني	-
2016	2473 مليون جنيه سوداني	1535

المصدر مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 47 ،بيروت ،2016

[1]- سليمان بوفاسة، عبد القادر خليل، (2009): **النظام المصرفي الإسلامي في السودان**، الملتقى الدولي الثاني، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، السودان، ص: 20.

[2]- مجلة اتحاد المصارف العربية، **(2017): إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**، لبنان، ص: 34.

ومنه يلاحظ ان حجم التمويل في البنوك الاسلامية ازاد بشكل كبير ما بين 2011 و2016 الي اكثر من الضعف، حيث وصل الي 1535 مليون جنيه سوداني. هذا دليل على رغبة البنوك الإسلامية في السودان على تمويل اكبر عدد من المشاريع [1]

الجدول رقم (4): يمثل تدفق التمويل المصرفي حسب صيغ التمويلية لسنتي (2015-2016)

الوحدة: مليون جنيه

الصيغة	2015	المساهمة	2016	المساهمة	التغير
المرابحة	26.968.5	49.8	38.5187	46.2	42.8
المشاركة	8.402.28	7.1	5.594.0	6.7	46.3
المضاربة	3.582.2	6.6	4.165.5	.5	16.3
السلم	1.622.9	3.0	2.499.7	3.0	45.0
الاجارة	200.2	0.4	290.4	0.3	45.0
قرض الحسن	120.9	0.2	240.8	0.3	99.2
الاستصناع	47.2	0.1	52.3	0.1	10.7
صيغ اخرى	9.4263	17.4	14.7224	17.7	56.2
اجمالي تمويلات	54.193.2	-	83.355.3	-	53.8

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لسنة 2016

من خلال الجدول يلاحظ ان نسبة المساهمة في صيغة المرابحة لسنة2015 تقدر ب49.8% وسنة 2016 تناقصة واصبحت 46.2%، اما بالنسبة للمشاركة فنسبة المشاركة سنة 2015 فكانت

[1]- مهدي ميلود، **(2016): دور التمويل الإسلامي في تفعيل التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، الملتقي الوطني حول إصلاح المنظومة المصرفية، جامعة بشار، ص: 12.

ضعيفة وتقدر ب7.1،% وتناقصت ايضا 2016 وقدرت ب6.7%، وكذلك صيغة المضاربة قدرت المساهمة سنة 2015 ب 6.6%، وتناقصت سنة 2016 لتصبح 5% اما بالنسبة لصيغة السلم كانت ضعيفة جدا حيث بلغت سنة 2015 الي 3%، وبقيت ثابتة حتي سنة 2016 وفي ما يخص صيغة الاجارة تكاد تكون معدومة حيث بلغت نسبة مساهمتها 0.4%، وتراجعت سنة 2016 لتصل الي 0.3% وكذا صيغت القرض الحسن بلغت مساهمته 0.2% سنة 2015، وتزايدت سنة 2016 الي 0.3%، وفي صيغة الاستصناع كانت مساهمته ضعيفة جدا حيث وصلت الي 0.1% وبقيت ثابتة سنة 2016، اما اجمالي التمويلات سنة 2015 بلغت 54.193.2 مليون جنيه وازدادت الي 83.355.3 مليون جنيه.

وتبقى البنوك الإسلامية السودانية تعاني من انخفاض العائد المتحقق من التمويل الأصغر.[1] ويرجح ذلك إلي ضعف الإدارة وغياب الرقابة الشرعية ونقص الموارد المالية للبنوك، أي ان التجربة السودانية في التمويل لم تصل بعد مرحلة النضج وهذا حسب تقيم خبراء اقتصاديين.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه البنوك الاسلامية وآفاقها المستقبلية

تهدف البنوك الإسلامية إلي ايجاد اساليب تمويل مصرفية لا تعتمد علي الفائدة في معاملاتها اخذا وعطاءا، فبفضل القيم والمبادئ الاسلامية التي اقامت عليها كيانها، وأمضت علي اساسها معاملاتها منذ ظهورها في البلاد الإسلامية وغير الإسلامية، وعلى قدر التزام هذه المصارف بهذه القيم والمبادئ اختلفت نسبة النجاح الذي حققته.

فرغم نجاح البنوك الاسلامية وازدهار عملها خاصة في العقد الاخير اثر الازمات المالية التي اجتاحت العالم وعصفت بالبنوك، إلا أنها لازالت تعاني من مشاكل ومعوقات تعيق عملها، ومن اجل الاطلاع علي ذلك تم تقسيم هذا المبحث كالأتي:

- المعوقات التي تتعرض لها البنوك الإسلامية؛
- الحلول المقترحة؛
- الافاق المستقبلية للبنوك الاسلامية .

[1]– عبد الماجد بله عبد الساوي، **(2015): دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمع**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سودان، ص: 43.

المطلب الأول: المعوقات التي تتعرض لها البنوك الاسلامية

رغم الجهود التي بذلتها البنوك الاسلامية في تثبيت اقدامها في قطاع المصرف المحلي والعالمي، إلا أنها واجهت العديد من المعوقات التي عرقلت أداءها، وتتمثل هذه المعوقات في ما يلي:

1-من الناحية الشرعية

هناك تناقض حاد وشديد للفتاوى لدي هيأت الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية مع تعددها، وبين تلك الهيئات الشرعية وعلماء المسلمين،[1] حيث أصبح المسلمون يشكون من اختلاف فتاوى المفتين التي وصلي إلي حد التضارب والتناقض أحيانا، فهذا يحرم وذلك يحلل، والجمهور أصبح في حيرة بين هذا وذلك، وهذا الوضع أدي إلي إحداث بلبلة فكرية لدي المسئولين عن إدارة هذه المصارف والقائمين عليها، فضلا عن تعطيل بعض الصيغ والأدوات المصرفية التي توفر لهذه المصارف المرونة في العمل.[2]

2- من الناحية الاقتصادية والتشغيلية

حيث ان القوانين الصادرة من البنوك المركزية قد منعت المؤسسات المالية البنكية من ممارسة اعمال التجارة، وتملك المعدات والعقارات، واستثمارها وتأجيرها مع ان تلك الاعمال من صميم انشطتها في الوقت الذي يعفي فيه رساميل وفوائد المصارف التقليدية.[3]

وتتمثل هذه التحديات في حاجة البنوك الاسلامية الي محفظة متنوعة من الأدوات المالية، التي تنتج لها المرونة الكافية للاستجابة لشتي المتطلبات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية،[4] حيث ان البنوك المركزية تلزم جميع المصارف بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها بحدود 20% من ودائعها لدي البنك المركزي، وان البنوك تقوم بدورها بإقراض هذه المبالغ بفائدة وهو مالا يتفق مع مفهومها الإسلامي.[5]

---

[1] – صادق راشد الشمري، **(2013): الصناعة المصرفية الاسلامية مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 169.

[2]– اسراء مهدي حمدي، **(2010): الوساطة المالية في المصارف الإسلامية**، مجلة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد(2)، ص: 371.

[3]– **المصدر نفسه**، ص: 170.

[4]– حيدر يونس الموسوي، **المصدر نفسه**، ص: 113.

[5]– صادق راشد الشمري، **المصدر نفسه**، ص: 170.

1- من الناحية الإدارية والقانونية

علي اعتبار أن البنوك الاسلامية تفتقر إلي تحديد إجراءات التأسيس، وقواعد المراقبة والتفتيش وسقوف الائتمان، ومشاكل نسب الاحتياطات والسيولة، والتفتيش فيها بين الإدارات وبين البنوك الإسلامية.[1] حيث تعاني أكثر البنوك الإسلامية من عدم تطوير قوانين البنوك لمراعاة خصوصية البنك الإسلامي من حيث خصوصية لنصوص قانونية تتعارض مع التزام الشرعي[2].

حيث نلاحظ أن البنوك المركزية لم تعترف بالمصارف الإسلامية في اغلب الدول التي في نطاقها، ذلك ان معظم القوانين قد وضعت وصممت وفق النمط التقليدي ويحتوي أحكاما لأتناسب أنشطة العمل البنكي الإسلامي.[3]

وعليه يمكن إيجاز ما سبق في النقاط التالية:[4]

- تعليمات البنوك المركزية وقصور قوانينها عن امداد البنوك الاسلامية بالسيولة عند الحاجة، كما ان البنوك الاسلامية محرومة من البرامج الخاصة بتشجيع الاستثمار والتصدير وإعادة الخصم.

- نقص الادوات الاستثمارية التي يمكن الاستثمار بواسطتها عند ورود الودائع وعدم إمكانية تسييل هذه الأدوات بسرعة عند الحاجة.

- اعتماد البنك علي تدفق الودائع وحسن استخدامه لتدفقات الاستثمارعن وضع خطة توزيع وتنويع استثماراته.

- الذهنية السائدة في بعض المجتمعات واستغلال المنافسين لبعض الناس ترويجا ضد البنوك الإسلامية وتكبير أخطائها، ومحاولة إفساد التجربة من قبل بعض البنوك الربوية المنافسة.

- عدم توفر الاجهزة والموظفين المدربين والمطلعين علي الامور الشرعية بدقة وعلي اعمال البنوك الاسلامية بشكل كافي.

- الهيكل الضريبي غير واقعي حيث تواجه المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص، مشاكل في الهيكل الضرائبي والسياسة المالية في الدول التي تعمل فيها. ففي أغلبية الدول

---

[1]- **المصدر نفسه**، ص: 170.

[2]- شوقي بورقبة، **مصدر سبق ذكره**، ص44.

[3]- صادق راشد الشمري، **المصدر نفسه**، ص: 169.

[4]- احمد صقر، **(2004): العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغه وتحدياته)**، اتحاد المصارف العربية، لبنان، ص: 218.

الإسلامية تفرض ضرائب عالية على عوائد الاستثمار، وهذا الأمر يدفع أصحاب الأعمال إلى أن يخفوا الأرباح الحقيقية وان يبالغوا في المصارف بشكل غير منطقي، وهذا الوضع يشكل عائقا أمام نشاط المصارف الإسلامية، ولا سيما في مجالي المشاركة والمضاربة.[1]

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل البنوك الاسلامية

تواجه البنوك الاسلامية العديد من المعوقات والمشاكل التي تعرقل سير عملها مما وجب العمل علي إيجاد حل لهذه المعوقات، وسنحاول إيجاد حلول لهذه المعوقات من خلال ما يلي:[2]

1-صياغة وتبني إستراتيجية مركزية للإعلام:

يقوم جهاز مركزي للإعلام يتولى تنفيذ المزاعم حول أحوال البنوك الإسلامية، ويبادر بإيضاح الجوانب محل التشكيك في هذه البنوك.

2-اقامة هيئة مركزية للاقتناء والمتابعة:

تعد البحوث الشرعية تطويرا للهيئة الشرعية العليا الحالية، ويرتكز اختيار اعضائها علي اساس من الكفاءة والتمثيل المذهبي المناسب وتقوم بإعداد البحوث الفقهية وتعمل علي منع التضارب بين الفتاوي الهيئات الشرعية في البنوك الاسلامية.

3- انشاء نظام للتبادل المعلومات:

يقوم بتقديم المعلومات المطلوبة لأي بنك من البنوك الإسلامية، سواء عن الأسواق او الفرص التمويلية او الاستثمارية او غير ذلك.

4-انشاء صندوق مشترك للتمويل الاستثماري:

الهدف منه تشجيع المشروعات الاستثمارية والتمويل الاستثماري طويل الأجل.

---

[1]- اسراء مهدي حمدي، **المصدر نفسه**، ص: 372.

[2]- نجاح عبد العليم عبد الوهاب ابو الفتوح، **(2014): أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، ط1، علم الكتب الحديث، الاردن، ص ص: 156-157.

5-انشاء صندوق للإمداد بالسيولة العاجلة:

وذلك نظرا لما يواجه بعض البنوك الإسلامية من أزمات في السيولة كعجز مؤقت خاصة في العملات الحرة ولا تسعفها المصادر المحلية، وذلك بسبب افتقاد وظيفة الملجأ الأخير في اغلب الدول الاسلامي ويكون هذا الصندوق بديلا مناسبا لتحقيق ذلك.

6-انشاء صندوق مشترك للتامين التعاوني:

وذلك من خلال تغطية المخاطر التي تتعرض لها موجودات البنوك الاسلامية، وعملياتها وذلك مقابل سداد اشتراك يتم تحديده بدقة، ويقترح ان تقوم علي ادارة هذا الصندوق شركة او اكثر من شركات التامين الاسلامي او اعادة التامين الاسلامية.

1- إنشاء مركز للتكافل الإسلامي:

لتنظيم دور متكامل للبنوك الإسلامية في قضية التكافل بين أجزاء العالم الإسلامي تم إنشاء هذا المركز لتساهم هذه البنوك بجانب من زكاتها أو تخصص تبرعات أو صدقات من مواردها الاجتماعية المتاحة لديها لتحقيق ذلك.

2-تطوير أوراق مالية إسلامية متنوعة:

حيث يجب دعم الجهود المبذولة لاستكمال بحث إنشاء أسواق مالية إسلامية للنقد ورأس المال وتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية علي طرح أوراق إسلامية تكون قابلة للتداول، وان تشكل لجنة مركزية لمتابعة هذا الصندوق.

ومن الحلول أيضا ما يلي[1]:

- التأكيد على التمسك وبدرجة اكبر بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بتوسيع العمل بالصيغ التمويلية الاستثمارية التي لا تثار يصددها أي شبهه تتصل بشرعيتها وذلك لغرض التأكيد على شرعية تعاملات المصارف.

[1]- مصطفي ناطق صالح مطلوب، **معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها**، مقال منشور علي الموقع:

www.olmaktabah.net/ vb /showthread.php؟t=100917

– التوجه وبدرجة اكبر نحو العمل على ضمان التعاون والتنسيق بين المصارف الإسلامية، وبالشكل الذي يؤدي لاعتماد بعض هذه المصارف على بعضها الأخر، وبالذات فيما يخص توفير السيولة وبالشكل الذي يحقق تلافي حصول عجز أو فائض لديها، وبما يحقق الاستخدام الكامل والكفء للموارد.

– ان المصارف الاسلامية في ظل العولمة المالية والاقتصادية مدعوة للعمل على خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات كفاءة عالية، قادرة على المنافسة العالية عن طريق الاندماج وإعادة النظر ببعض اعمالها المصرفية التي لا تغطي عائداتها تكلفة رأس المال المستثمر فيه.

– ينبغي استمرار العمل وبدرجة أوسع على تطوير القدرات الإدارية والتنظيمية، وتطوير العاملين في المصارف الإسلامية من خلال تطوير قدراتهم وكفاءتهم الفنية والإدارية في أداء إعمالهم، وتطوير الجانب الإيماني والقيمي والأخلاق والنزاهة، والحرص والاندفاع لأداء الرسالة الإسلامية التي تؤديها هذه المصارف.

– ضرورة انشاء سوق مالية اسلامية متخصصة تربط كل المصارف الاسلامية فيما بينها وتربط اقتصاديات الدول الاسلامية بها، حيث ان المصارف الاسلامية اسهمت ولا تزال تساهم في تعزيز الانشطة ذات العلاقة المباشرة بالأسواق المالية، كتسريع عمليات التخصيص في عدد من الدول الاسلامية وتمويل شراء اسهم الشركات والقيام بتداولها في البورصة.

– لابد من الاستفادة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية من خلال التواجد التجاري المصرفي وتوسيع دائرة نشاط المصارف الإسلامية عالميا، من خلال فتح الفروع ومكاتب التمثيل الاستشاري، وضرورة دمج المصارف الاسلامية ذات الامكانيات الضعيفة مع بعضها البعض لإيجاد وحدات مصرفية اسلامية متكاملة، وتفعيل دور القطاع الخاص بدرجة اكبر في عملية تطوير المؤسسات المالية الإسلامية.

المطلب الثالث: الافاق المستقبلية للبنوك الاسلامية

يتضح مستقبل البنوك الإسلامية في ما يلي:

1- استراتيجية التكامل في البنوك الإسلامية

ظهرت عدت تكتلات اقتصادية في عصر التكافل والتكامل الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي، لذلك من الضروري إيجاد استراتيجية تكاملية للبنوك الإسلامية، حيث تقوم علي الاسس الاتية:[1]

1-1-حد الكفاية من الموارد

إن علاقة الندرة والوفرة سواء كانت مطلقة أو نسبية تشكل طبيعة النشاط في كل منطقة، وفي كل دولة حيث يكون من المستحيل إنتاج سلعة أو تقديم خدمة دون أن تتوافر هذه العناصر بتوزيعها النسبي داخل في تكوين السلع أو الخدمات المراد إنتاجها، لذا يجب أن تعمل البنوك الإسلامية في إطار التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية على احتياجات الوحدات الإنتاجية من عوامل الإنتاج المختلفة التي تحتاج إليها ولا سيما المتوفرة في الدول الإسلامية، فترفع من كفاءة استخدامها، وفي الوقت ذاته توجد أسواق مناسبة لهذه العوامل فضلا عن إيجاد أسواق رائجة أيضا تستوعب الناتج السلعي أو الخدمي الذي ينتج عن استخدام هذه العوامل.

1-2- حد الكفاية من التوظيف

يعد هذا الهدف الأساسي للاقتصاد الإسلامي، والتوظيف الشامل لجميع عوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع في وظائف منتجة ومناسبة لرغباتهم، ومن هنا على الإستراتيجية المصرفية المتكاملة أن تعالج مجالات الكسب والعمل والحاجات الاقتصادية وأنواع النشاط الاقتصادي ومجالات التخصص وتقسيم العمل على نطاق الدولة الإسلامية مع إمكانية جذب أمم وشعوب أخرى.

1-3- حد التكافل ضد المخاطر المختلفة التي قد تواجه البنوك أثناء نشاطها

من طبيعة ممارسة العمل أو النشاط الاقتصادي التعرض لأخطار مختلفة، قد تؤدي إلى تعرض البنوك إلى خسائر ضخمة، أو انهيار القطاعات الاقتصادية الحيوية في الدول الإسلامية والتي تقوم البنوك الإسلامية بتمويلها.

---

[1]- محسن أحمد الخضيري، **(1999): البنوك الإسلامية**، إيتراك للنشر والتوزيع، ط3، ص 322.

ومن هنا كان من الأهمية أن تشمل الإستراتيجية المقترحة أيضا هذا الجانب شديد الخطورة، وان تأخذ في حساباتها وضع نظام للوقاية ضد هذه المخاطر، وأن تصنع من الاحتياطات ما يكفل لها، تكوين الصناديق التكافلية اقتطاعات من أرباح البنوك التي تنظم عملية تقديم الدعم الفوري لأي بنك من البنوك الإسلامية لخطر الإعسار والإفلاس.

1-4- الجهد المشترك في الاستثمار

المشروعات الاستثمارية المنافسة صغيرة الحجم أصبح من الصعب استمرارها دون الحماية جمركية أو دعم من جانب الدولة، وهما أمران يخلان بقواعد الرشادة الاقتصادية وحسن توزيع الموارد على أنشطة الاستثمار المختلفة، لذا يجب على البنوك الإسلامية إقامة المشروعات الاقتصادية بأحجامها الاقتصادية الكبرى والقائمة على الموارد المتوفرة في الدول الإسلامية، ومن ثم نستطيع إنتاج السلعة وتقديم الخدمات بأسعار منخفضة وجودة مرتفعة ومنه تضمن توزيعا شاملا لهذه المنتجات وربحية مرتفعة.

1-5- بنوك المعلومات ومراكز البحوث والدراسات التي ينشئها كل بنك

تمثل المعلومات أحد الأسس الرئيسية والإنسانية لا يمكن العمل بدونها، ولم تعد القرارات في عالمنا المعاصر تتخذ إلا في إطار وفرة المعلومات، ومن هنا كان من الضروري إنشاء مراكز للمعلومات تتولى جمع البيانات من مصادر مختلفة، وتصنيفها وتحليلها واستخراج المؤشرات منها وتزويد متخذي القرار في البنوك الإسلامية بها، وبما أن هذه المعلومات باهظة الثمن والتكاليف وتحتاج إلى أموال للاتفاق على عمليات جمع البيانات وتحليلها وعلى التجهيزات الحديثة للمركز من حيث تزويدها بالعقول الإلكترونية الذكية، فإنه يصبح من الضروري إنشاء مراكز للمعلومات يساعد على اكتشاف فرص الاستثمار، والفجوات الاستثمارية وإمكانية إنشاء مشروعات اقتصادية محتملة النجاح بنسب مرتفعة ومؤكدة.

2-المؤسسات المصرفية الإسلامية الإشرافية والمتخصصة

على الرغم من وجود بنك مركزي فمعظم الدول التي افتتح بها بنك إسلامي، إلا أنه لا يزال هناك قصور كبير في إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية الإشرافية والمتخصصة، ومن بين هذه المؤسسات ما يلي: [1]

[1]- **المصدر نفسه**، ص: 322.

2-1- بنوك إعادة التمويل المصرفية الإسلامية

لقد أصبح من الضروري إنشاء سوق مصرفية إسلامية ثانوية، يتم من خلالها توفير التمويل للبنوك الإسلامية وفي الوقت ذاته تنشيط المعاملات الاقتصادية بقدر كبير، فكثيرا ما تجد البنوك الإسلامية نفسها في حاجة إلى إعادة تمويل بعض الأنشطة التي وظفت فيها أموالها سواء في شكل مرابحات أو مشاركات أو متاجرات أو مضاربات ولا يمكنها سوى الانتظار حتى تنتهي فترة المرابحة أو المتاجرة أو عمر المشاركات والذي قد يطول، ونتيجة لظروف استثنائية أو قهرية تحتاج إلى التمويل لمواجهة أمر معين يواجهها، وقد يفرض البنك المركزي مساعدتها، أو يفرض عليها شروطا قاسية، ومن هنا فإن إنشاء البنوك لإعادة التمويل أمر يساعد على ما يلي:

- التوسع في عمليات التوظيف الاستثماري الإسلامي والدخول في مجالات استثمارية كبيرة.
- تنمية نشاط البنوك الإسلامية الصغيرة الحجم، من حيث تشجيعها على الدخول في تمويل الفرص الاستثمارية المحلية المناسبة والتي كانت تحجم عن تمويلها لاحتياجاتها لموارد ضخمة.

-تقوية وربط التعاون بين الأجهزة المصرفية الإسلامية ببعضها البعض بالشك الذي ينعكس إيجابيا على زيادة كفاءة الجهاز المصرفي الإسلامي ككل في تعبئة الموارد، وإعادة توزيعها بالشكل الذي يعظم من إنتاجها ويرفع في إنتاجيتها.

2-2- بنوك تمويل عمليات التجارة الخارجية الإسلامية

من خلال النظرة الفاحصة والمدققة لعمليات التجارة الخارجية والتبادل الدولي في عالمنا المعاصر سوف تظهر بوضوح تعاظم وتزايد الدور الذي تسهم به السلع الرأسمالية الصناعية وخاصة الإلكترونية في نسبة مساهمتها في هذه التجارة، في حين تتراجع بانتظام مساهمة الموارد النفطية في نسبة مساهمتها في هذه التجارة سنة بعد سنة، ومن هنا فإن الحاجة أصبحت ماسة للدول الإسلامية لتقوم بتطوير مكنات هيكل صادراتها وتجارتها الخارجية، وإلا تراجعت أحجامها الاقتصادية، وتقف عملية توفير التمويل اللازم والكافي والمناسب أمام تحقيق عملية تطوير هيكل صادرات الدول الإسلامية وتوسيع نطاق أسواقها الدولية، ومن هنا فإن إنشاء بنك إسلامي لتمويل عمليات التجارة الخارجية للدول الإسلامية يكون من شأنه زيادة ودعم التعاون فيها، وفضلا عن قيام هذا البنك بالدراسات المعمقة لتحقيق الهدف.

2-3- بنوك المقاصة التحويلية الإسلامية

إن طبيعة المعاملات الدولية المحلية تستلزم إجراء التحويلات المختلة للبنوك ببعضها البعض لخدمة عملاء كل منها، ولتسيير أنشطتهم المختلفة، وإحداث التفاعل بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع بالشكل الذي يحقق الأهداف الموضوعية وحتى يحدث هذا يتعين أن تكون هناك غرفة مقاصة إسلامية بين البنوك تتم من خلالها عمليات تنموية بسرعة فائقة.

2-4- صناديق المشروعات الخاصة الإسلامية

يحتاج هذا المشروع إلى إيجاد صناديق مشتركة تسهم البنوك في إنشائها، وتتولى هذه الصناديق متابعة التوظيف الاستثماري للأموال التي يساهم بها كل من بنك إسلامي مشترك في الصندوق في هذا المشروع الضخم، الأمر الذي يوفر الجهد ويقلل من تعارض المصالح بين البنوك، ويرشد في الوقت ذاته القرارات الاستثمارية.

2-5-مراكز البحث العلمي المصرفي الإسلامي

لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من البحث العلمي المصرفي الإسلامي لتطوير عمليات البنوك الإسلامية، ورفع كفاءة تشغيلها بشكل مستمر، ولما كانت البحوث العلمية المصرفية تحتاج إلى توافر العديد من الباحثين المتخصصين، وكما كانت موارد كل بنك على حدى تقتصر على توفير ما تحتاجه مثل هذه المراكز، فإنه أصبح من الضروري أن تساهم البنوك الإسلامية في إنشاء هذه المراكز وتقديم الدعم لها.

3-التقنية التكنولوجية البنكية

لا تزال البنوك الإسلامية في معظم الدول الإسلامية نفصلها عن غيرها من البنوك الغير إسلامية في الدول المتقدمة صناعيا والرأسمالية، من حيث التطبيق لإحداث أدوات التكنولوجيا الالكترونية المصرفية، والتي تمكنها من تقديم خدمات مصرفية أكثر إشباعا لاحتياجات التعامل في عالمنا الحديث، والتقنية التكنولوجية المصرفية لها ثلاث أبعاد أساسية هي: [1]

[1] - **المصدر نفسه**، ص: 323.

3-1-التقنية الخاصة بوسائل الاتصال

نتيجة لنمو وتعاظم العمليات المصرفية التي تتم بين البنوك على المستوى المحلي وبينها على المستوى الدولي أصبحت من الكثافة للدرجة التي لم تعد من الوسائل التقليدية استيعابها، وفي الوقت ذاته تطورت وسائل الاتصال البنكية العالمية والمحلية وأصبحت الاتصالات عبر الأقمار الصناعية الوسيلة الأكثر استخداما نظرا للسرعة التي تتم بها الكفاءة في الاستخدام مما أوجد أنظمة السويفت للاتصال بين الأجهزة المصرفية بعضها ببعض، وتدخل أجهزة الحساب الإلكتروني وشبكة الميكرويف والجولات المتناهية الصغر، ولآلات التلكس والفاكس وغيرها من الوسائل التي أصبح استخدامها على نطاق واسع في عمليات الاتصال، وهو ما تحتاج كثير من البنوك الإسلامية إلى إيجاد شبكة إسلامية للاتصال تمكنها من أداء الخدمة المصرفية المتطورة بكفاءة، وتنظم علاقات الترابط الفعلي بينها.

3-2-التقنية الخاصة بأداء الخدمة المصرفية

وهي من أهم أنواع التقنية التي يتعين على البنوك استخدامها وتطبيقها لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على توسيع نطاق السوق المحلي والدولي أمام هذه البنوك، وتقوم هذه التقنية على استخدام الوسائل الآلية والالكترونية وتطبيقاتها المصرفية التي استخدمتها البنوك الكبرى، مثل استخدام الحسابات الالكترونية الذكية في مراكز المعلومات المصرفية وما تمكنه من إيجاد العلاقات واستخراج المؤشرات بسرعة ودقة وترشيد القرار المتخذ، وكذا استخدام آلات الصرف المباشر A.M.T ونظام الإيداع الليلي ونظام البنك المترلي HOME BANK وغيرها من وسائل التقنية التكنولوجية شديدة الأهمية لما يمكنه من تقديم خدمة مصرفية متطورة.

3-3-**التقنية الخاصة بأمن البنك وأمن العاملين فيه**

من الضروري أن يهتم البنك الإسلامي بتجهيزات الأمن الإلكترونية الحديثة، لأن توفر مثل هذه التجهيزات ومعرفة المتعاملين بذلك تشعرهم بالملل والاطمئنان خاصة المناطق النائية، وبالتالي تضفي عليهم شعورا بالراحة والثقة.

خلاصة

من خلال ما تم عرضه يلاحظ ان تجارب بعض الدول الإسلامية في مجال الصيرفة الإسلامية خضع للعديد من المراحل والتطورات وعوامل كثيرة، منها ما ساعد على تطويرها وأخرى عملت على تقيد عملها، فالتجربة الماليزية تعتبر تجربة رائدة وناجحة وقدمت قفزة نوعية في مجال الصيرفة الإسلامية، وذلك نتيجة الدعم الحكومي لها، اما بالنسبة لسودان فتعتبر تجربتها في مجال الصيرفة الإسلامية، بالمتواضعة ولم تحقق المردودية الكافية أي انها لم تصل بعد الي مرحلة النضج، وحتى الصيرفة الإسلامية في الأردن حققت نمو سريعا الا انها لاتزال تمثل نسبة صغيرة في نشاط السوق المالي الإسلامي، وكل هذا نتيجة لتحديات تواجه البنوك الإسلامية فبرغم من اساليبها التمويلية المختلفة كالمضاربة، المشاركة، المرابحة، الا ان البنوك الإسلامية بدأت تتخلى تدريجيا عن هذه الصيغ نظرا الاخطار الناجمة عنها، وأصبحت تتعامل بصيغة المرابحة وعقد الايجار اللذان اقل مخاطرة واكثر ضمان، وكذلك بسبب العولمة المالية التي نجم عنها مطالبة البنوك الإسلامية بتطبيق كل الإصلاحات الدولية، كاعتماد الأنظمة المحاسبة الدولية، وتطبيق قرارات بازل 3 لذا وجب إعطاء البنوك وقت كافي لتتأقلم مع القوانين وإعطاء طابع خاص لها ودعم كبير لتكون لها افاق مستقبلية باهرة.

الفصل الثالث

واقع تمويل بنك البركة الجزائري

للمشاريع الاستثمارية

مقدمة

الجزائر كغيرها من الدول التي حاولت مواكبة متطلبات العصر للمجتمع مسلم يرفض الربا، فقد سعيت الى تنمية العقائد وتثبيت المبادئ السلوكية الإسلامية، فكان بنك البركة الجزائري اول بنك جزائري اسلامي جاء ليراعي في تعاملاته الشريعة الإسلامية، ويعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب الجزائري ولدعم التعاون الاسلامي وتحقيق التضامن الاقتصادي، ومنذ نشأته حرص على زيادة فروعه في كل ارجاء الوطن كما حاول جاهدا تحقيق مؤشرات ايجابية، ليكون يذلك منافسا قويا للبنوك التقليدية، فالتجربة المصرفية الاسلامية في الجزائر كانت ولا تزال ذات صد جيد. لذالك سنتناول في جذا الفصل توضيح ذلك من جلال المباحث الاتية:

- **اساسيات عامة حول بنك البركة الجزائري؛**
- **اسهامات حول بنك البركة الجزائري.**

المبحث الأول: أساسيات عامة حول بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري نموذجا للبنوك الإسلامية في الجزائر، يراعي في تعاملاته المبادئ الاسلامية خاصة في ما يتعلق باجتناب الربا في الاخذ والعطاء، حيث استطاع بنك البركة الجزائري ان يبني علاقات متميزة مع الحكومات والبنوك المركزية والمؤسسات المالية، وذلك لتعاملاته التي تتم وفقا للصيغ التمويلية المتعددة علي مبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الي جملة من المفاهيم المتعلقة ببنك البركة الجزائري وفق المطالب التالية:

- نظرة عامة حول مجموعة البركة المصرفية؛
- عموميات حول بنك البركة الجزائري؛
- الهيكل التنظيمي لبنك البركة واهم خدماته.

المطلب الأول: نظرة عامة حول مجموعة البركة المصرفية

مجموعة البركة هي شركة متخصصة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وفي هذا المطلب سوف يتم التطرق الي تقديم مجموعة البركة المصرفية.

1-تقديم مجموعة البركة المصرفية

مجموعة البركة المصرفية هي شركة مساهمة بحرينية مرخصة كمصرف جملة اسلامي من مصرف البحرين المركزي ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي، وقد حصلت المجموعة على تصنيف ائتماني بدرجة –BBB (للالتزامات طويلة الأجل) و3 – A (للالتزامات قصيرة الأجل) من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية، وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 1.8 مليار دولار أمريكي. [1] وللمجموعة انتشارا جغرافيا واسعا ممثلا في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في خمسة عشرة دولة، حيث تدير 675 فرع في كل من: تركيا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، السودان، البحرين، باكستان،

[1]– موقع بنك البركة علي شبكة الانترنت: www.albaraka.com/ar/ تاريخ الاطلاع (2018/04/03).

جنوب افريقيا، لبنان، سورية، العراق والمملكة العربية السعودية، بالإضافة الي مكتبي تمثيل في كل من اندونيسيا وليبيا، المغرب.[1]

الشكل رقم (3): يمثل الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة

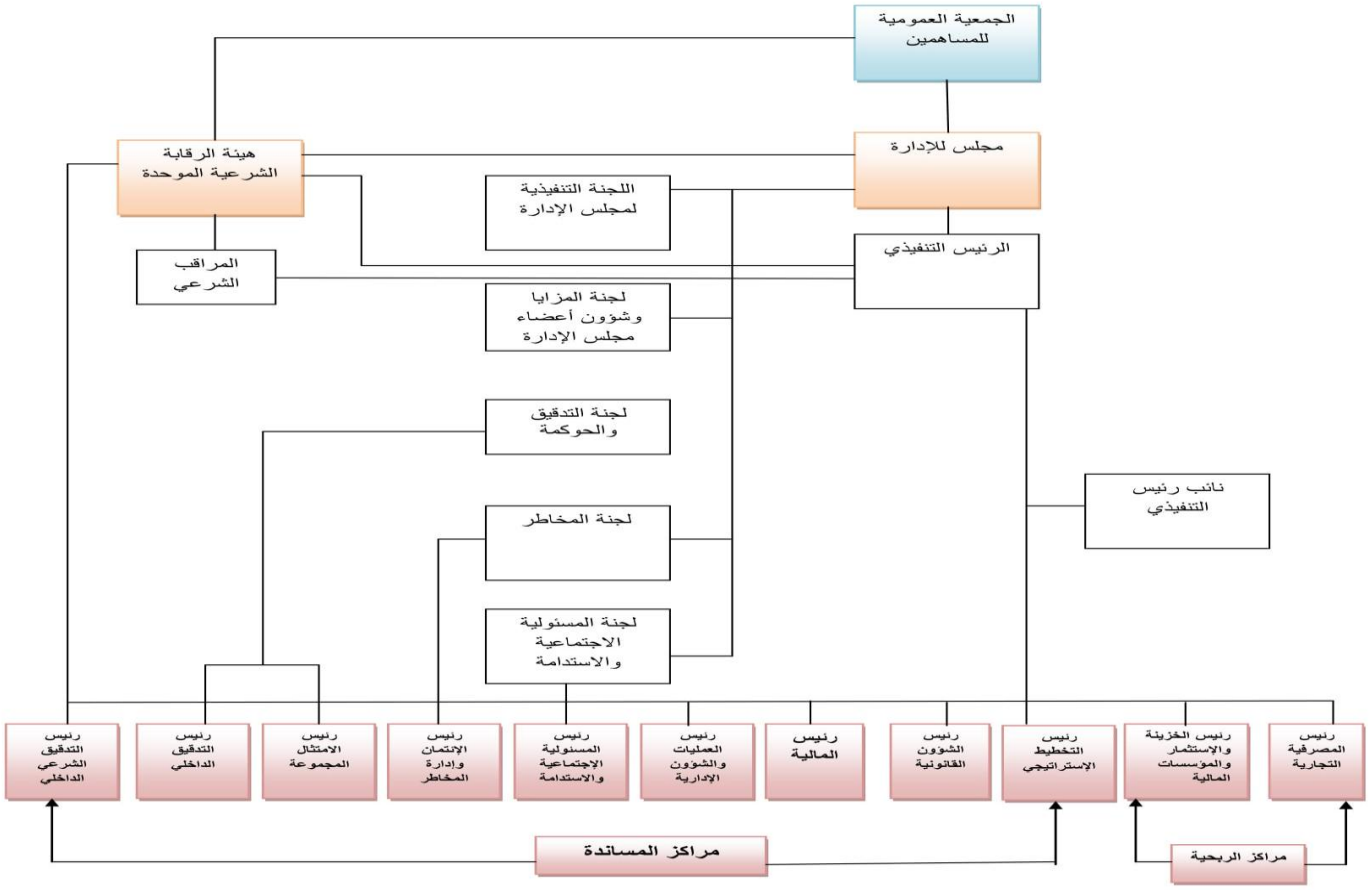

المصدر: التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية 2017

[1]– **المصدر نفسه.**

مجموعة البركة كغيرها من المؤسسات تتكون من هيكل تنظيمي يضم ما يلي[1]:

1-مجلس الإدارة

هو المسئول عن وضع إستراتيجية وخطة العمل ووضع سياسات عليا للإدارة البنك بشكل عام.

2-لجان مجلس الإدارة

يتشكل لجان مجلس الادارة من ما يلي:

2-1- اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

تضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع على الأقل مرتين في السنة، لغرض الحصول على موافقة المجلس فيما يتعلق بالاستراتيجيات وخطة العمل.

2-2- لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة

تعمل لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة وفقًا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها وتجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل.

2-3- لجنة التدقيق والحكومة التابعة للمجلس

يحكم عمل اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة، تجتمع اللجنة رسميًا أربع مرات على الأقل في السنة.

2-4- لجنة المخاطر التابعة للمجلس

تجتمع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة رسميًا مرتين على الأقل في السنة ولكن يجوز لها أن تجتمع لعدت مرات بطلب من رئيس اللجنة.

2-5- لجنة المسئولية الاجتماعية والاستدامة التابعة للمجلس

تكون اللجنة مسؤولة عن قيادة برنامج المسئولية الاجتماعية والاستدامة لمجموعة البركة، وتشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية.

[1]- التقرير السنوي 2017 لمجموعة البركة المصرفية.

2-6- الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتم انتخاب الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناءً على توصية من مجلس الإدارة، حيث تجتمع ما لا يقل عن 6 مرات في السنة.

المطلب الثاني: معلومات عامة حول بنك البركة الجزائري

1- تقديم بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري عبارة عن بنك تجاري إسلامي أسس في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500 مليون دج، شرع في نشاطه المصرفي في سبتمبر 1991، حيث يعتبر أول مؤسسة مصرفية ذات رأس مال مشترك (عام وخاص مختلطة) جزائرية وسعودية، حيث يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)، الذي ساهم بقيمة 50% في رأس المال، بينما يمثل الجانب السعودي مجموعة البركة التي ساهمت بـ50% أيضا في رأس المال.[1]

2-نشأة بنك البركة الجزائر

تأسس بنك البركة الجزائري في شكل شركة مساهمة بتاريخ 20 ماي 1991 في إطار أحكام القانون رقم 10/90 المقترح في 14 افريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، وهو مؤسسة مؤهلة للقيام بكل العمليات المصرفية والتمويلية والاستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولقد بلغ رأس مال البنك آنذاك 500 مليون دينار جزائري موزعة بالتساوي بين كل من مجموعة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يلعب بنك البركة دورا تجاريا فعالا، يتمثل في كونه وسيط بين أصحاب رؤوس الأموال من جهة وأصحاب الحاجة لهذه الأموال من جهة أخرى في شكل قروض خالية من الفائدة.[2]

3- مراحل تطور بنك البركة الجزائري

شهد بنك البركة الجزائري عدة تطورات منذ نشاءته وذلك عبر مراحل زمنية هامة خصوصا في سنوات الاخيرة نستهلها ببدايتها:

---

[1]- موقع بنك البركة علي شبكة الانترنت: www.albaraka.com/ar/ تاريخ الاطلاع (2018/04/03).

[2]- **المصدر نفسه.**

– سنة 1991 انشاء بنك البركة في الجزائر اي بداية عمله وانتشار فروعه وفق مبادئ الشريعة الاسلامية.

– سنة 1995 كان هناك توازن واستقرار مالي لبنك اذ انه رغم حداثة نشأته إلا انه حقق توازن واستقرار مالي مقبول عموما.

– سنة 1999 توحيد واضهار نتائج مالية صحيحة اضافة الى المشاركة في انشاء شركة التامين البركة والأمان.

– سنة 2000 احتلال المرتبة الاولى من بين المؤسسات المصرفية ذات راس مال خاص بما يتعلق بمجموع الاصول.

– سنة 2002 انتقال البنك الى اجزاء سوقية جديدة تتمثل في المهنيين والأفراد مع تحقيق نتيجة مالية قياسية وعائد على حقوق المساهمين(ROE) تجاوزت 16%.

– سنة 2003 توزع البنك على اهم المدن الجزائرية من خلال شبكة استغلال مكونة من 10 وكلات.

– سنة 2006 شهدت هذه السنة الكثير من الاحداث تمثلت في تدعيم شبكة استغلال البنك بفتح 5 وكلات جديدة ونمو الناتج الصافي بنسبة تقارب 6%.

– سنة 2009 قرر البنك تأجيل خططه الخاصة بالتوسع الجغرافي وزيادة شبكة الصراف الالي كما قام بتوسيع في طرح المنتجات الجديدة كالتامين التكافلي وفي مجال تقنية المعلومات.

– سنة 2010 توسيع شبكة فروع بنك البركة الجزائري والتوسع بشكل كبير في عمليات تمويل التجارة الخارجية وقد اظهرت سجلاته نموا كبيرا في عدد خطابات الاعتماد.

– سنة 2012 دخول النظام المعلوماتي حيز التنفيذ وانطلاق في تهيئة (04) اربعة وكلات متواجدة في مختلف مناطق البلاد، وكما تم انجاز تدقيق مؤسساتي ومالي الذي فرضته اللجنة المصرفية.

– سنة 2014 حصول بنك البركة الجزائري على جائزة افضل بنك اسلامي للعام الثالث على التوالي، كما تم توسيع شبكة الاستغلال من خلال افتتاح فروع جديدة، حيث تمكن البنك من تعزيز تواجده في المنطقة الغربية للجزائر.

– سنة 2015 تدعيم الشبكة بفتح فرعين جديدين وسجل نشاط التمويل تطورا معتبرا في القروض الممنوحة والموجهة الاستثمار.[1]

[1]– **التقاير السنوية 2009–2015 بنك البركة الجزائري.**

4- مميزات بنك البركة الجزائري

يتميز بنك البركة الجزائري بعدة مميزات وخصائص تتمثل في[1]:

4-1- بنك مشاركة

يعتمد بنك البركة على المبادئ التي نصت عليها الشريعة الاسلامية في باب أحكام المعاملات المالية، والتي أطرها الفقهاء والمفكرون المسلمون ضمن إطار أسموه بنظام المشاركة، وهو بذلك يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام أحكام الشريعة السلمية سواء ما تعلق منها بعلقته مع المودعين والممولين.

4-2- بنك مختلط

بما أن بنك البركة الجزائري مؤسس برأس مال مختلط بين شركة خاصة عربية وبنك عمومي جزائري، فهو يشكل حالة استثنائية ونادرة في عالم بنوك المشاركة الناشطة على الساحة الدولية 106 والتي يعود أغلبها لرأس المال الخاص .

4-3- بنك ينشط في بيئة مصرفية تقليدية

يعمل بنك البركة الجزائري في بيئة خاضعة بالكامل الاطر والنظم الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر والمبنية على أسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك الاسلامي والقيم التي أنشئ في ضوئها، إن هذا الامر يجعل بنك البركة الجزائري يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي الجزائري.

5-أهداف بنك البركة الجزائري

الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها تتمثل فيما يلي:[2]

- مساهمة البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري.
- تحقيق ربح خال من الربا من خلال استقطاب الأموال وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة.
- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار المصرفي غير الربوي من اجل دفع عجلة التنمية.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة والبحث عن منتجات بنكية جديدة.

---

[1]- **المصدر نفسه**

[2]- موقع بنك البركة علي شبكة الانترنت: www.albaraka.com/ar/ تاريخ الاطلاع (2018/04/03).

– التوسع على مستوى التراب الوطني والمساهمة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني والبحث عن مجالات أخرى لجلب الزبائن.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك البركة واهم خدماته.

يتكون بنك البركة كغيره من الوحدات الاقتصادية من هيكل تنظيمي يضمن حسن سير عمله لتقديم الخدمات بجودة عالية.

1. الهيكل التنظيمي للمديرية العامة

يتكون الهيكل التنظيمي للمديرية العامة من[1]:

1-1- مجلس الإدارة

يتكون هذا المجلس من ستة أعضاء، ثلاثة منهم يمثلون بنك البركة والتنمية الآخرون ممثلون لمجموعة البركة المملكة العربية السعودية ويتم تعيين رئيس المجلس من طرف الأعضاء.

1-2- المديرية العامة

تتكون من مدير عام ينوب عنه ثلاث مدراء مساعدون ومديري قسمين منصبين من طرف مجلس الإدارة العامة باقتراح من المدير العام، وتقوم المديرية العامة في إطار إرساء السياسة العامة للبنك.

1-2-1- البنايات المركزية

وهي خاضعة لنائب المدير والمسؤول عنها ومكلفة بتنظيم مهمات المراقبة والتفتيش، ونقل التقارير الناتجة عن المراقبة إلى المدير العام.

1-2-2- مديرية الإدارة العامة:

تقوم بتسير عمليات البنك تحت وصاية مجلس الإدارة وتكمن مهامها في المساهمة في تطوير وتحسين سياسة الموارد البشرية، وتحديد مخططات العمل.

[1]- **نفس المصدر السابق.**

1-2-3- مديرية المحاسبة والخزينة:

هذه المديرية موضوعة تحت مسؤولية المدير المركزي،تقوم بإنشاء وثائق محاسبية قانونية للبنك وهذا في إطار القواعد المحاسبية المفروضة من طرف البنك المركزي، ودراسة الأرباح وكيفية توزيعها على العملاء.

1-2-4- مديرية الإعلام الآلي وآلية النقد

وهي مكلفة بإتباع أشغال التسيير الإداري، المالي، المحاسبي والإعلام الآلي وهي تحت مسؤولية المدير المركزي ومن أهم مهامها تحديد وتطوير برنامج تنمية الإعلام الآلي في البنك.

1-2-5- مدير المؤسسات الكبيرة والمتوسطة

تضاف إليها إدارة المؤسسات الصغيرة وكلتاهما تابعتان لنائب المدير العام تقوم بوضع نظريات ووسائل للحماية من المخاطر، وتلقي ملفات التمويل من طرف الوكالات ووضعها قيد الدراسة.

1-2-6- مديرية المتابعة ومراقبة التعهدات والعلاقات مع الزبائن

هي تابعة إلى نائب المدير العام المكلف بإتباع النشاطات المالية، الأعمال الخارجية والمصالح القضائية وتحت مسؤولية المدير المركزي تقوم بالتأكد من احترام شروط الترخيص بالتمويل والمساهمة مع الوكالات التابعة للبنك في تحصيل الديون.

1-2-7- مديرية الشؤون القانونية والتنظيم

تهتم هذه الإدارة بتنفيذ عدة مهام تتمثل في السهر على الإجراءات التعاقدية للبنك والمتعاقدين، وتوجيه وتأطير شبكة الاستغلال قضائيا.

1-2-8- مديرية الشؤون الدولية

تأتي هذه المديرية تحت مسؤولية المدير المركزي ونائبه وهي مكلفة بتسيير التمويل الخارجي لمطابقة السياسة المقررة من البنك في هذا المجال، وتوجيه وتأطير شبكة الاستغلال في مجال عمليات التجارة الخارجية.

1-2-9-مديرية التنظيم والدراسات والتطوير

تهتم هذه الإدارة بإجراء الدراسات اللازمة في إطار تحسين التنظيم في البنك، ونشر النصوص القانونية الداخلية للبنك.

1-2-10-مديرية المجمع

هذه الإدارة موضوعة تحت مسؤولية المدير المركزي تهتم بالتطرق إلى الدراسات اللازمة المتعلقة بتنمية وتطوير المجمع والمساهمة في تحسين السياسة التجارية للبنك والسهر على تطبيقها.

1-2- مصلحة القروض

وهي تحت مسؤولية رئيس المصلحة، تقوم بدراسة ملفات طلب القرض، وتوافق على الملفات المدروسة.

1-2-1- مصلحة الالتزامات

تقوم بإثبات فتح وغلق الحسابات وتسيير ومتابعة التمويل على حسب التصريح، وكذا جمع المعلومات والإحصائيات الخاصة بعمليات التمويل في فترات صعبة والتأكد من أنها توجه إلى موضع التمويل.

1-2-2-مصلحة المنازعات

تختص هذه المصلحة في متابعة المنازعات في متابعة المنازعات التي قد تحصل بين البنك وعملائه بسبب عدم الالتزام بالعقد المبرم ومتابعة كافة الإجراءات القانونية.

1-2-3-هيئة الرقابة الشرعية

وهي موجودة على مستوى مديرية الشؤون القانونية والتنظيم التي تعمل على مراقبة عمل البنك إضافة إعطاء فتاوى فيما يخص العمل ونظم شؤون العمل، ونظم هذه الهيئة إلى المسيرين علماء الدين.

الشكل رقم (4): يمثل الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

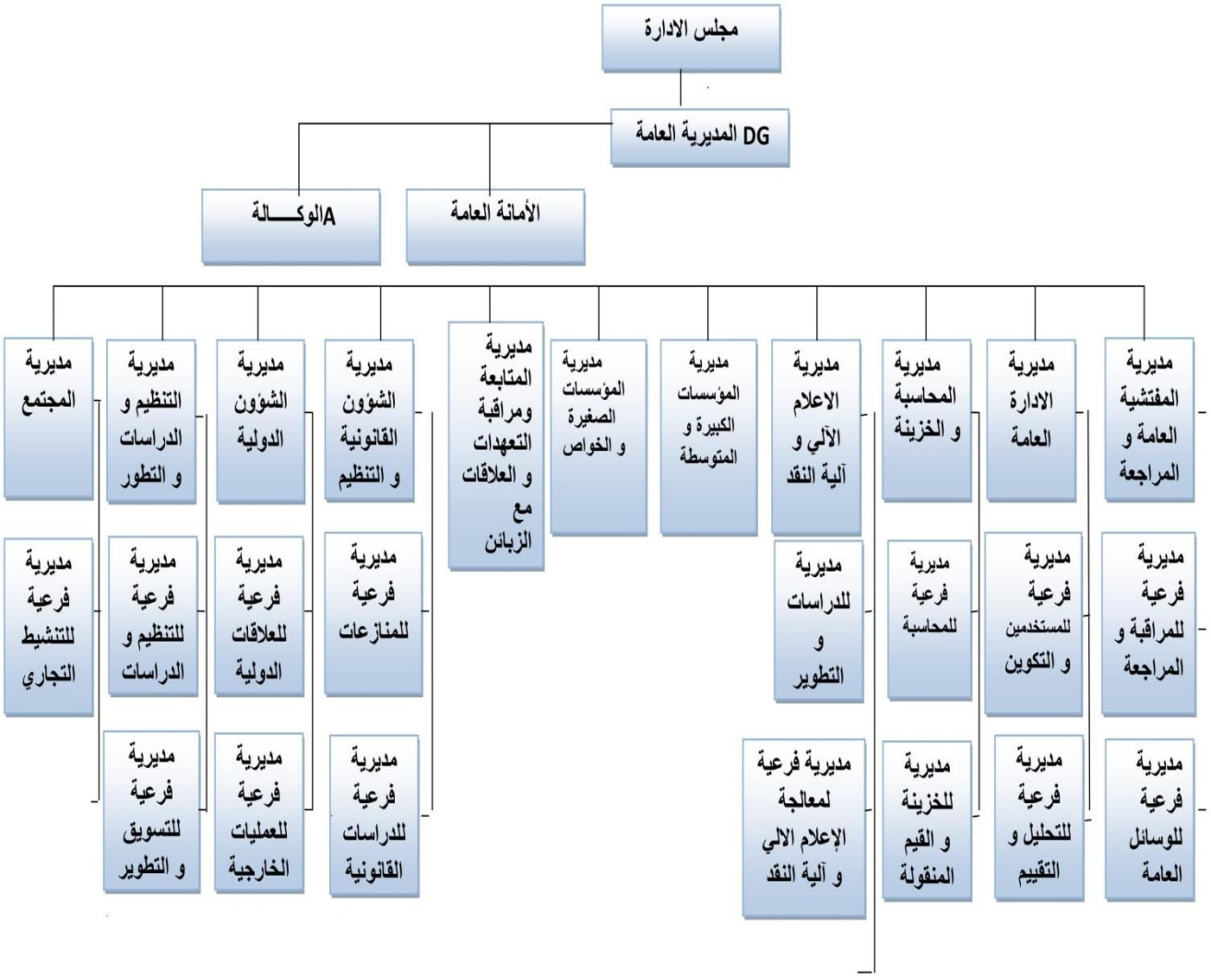

المصدر :موقع بنك البركة الجزائري :ww.Albaraka-bank com

2-الخدمات التي يقدمها بنك البركة الجزائري

يسعي بنك البركة الجزائري الي تقديم جملة من الخدمات سواءا كانت لصالحه او لصالح غيره، وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي[1]:

2-1-الخدمات المصرفية:

وهي الخدمات الاساسية التي يقدمها البنك وتتمثل فيما يلي:

- قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحسابات الايداع المختلفة، وتأدية قيمة الشيكات وتفاصيلها، وتحصيل الاوراق التجارية، وتمويل الاموال في الداخل والخارج، وفتح الاعتمادات المستندية وتبليغها، وإصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكتب الاعتماد الشخصي وبطاقات الائتمان وغير ذلك من الخدمات المصرفية.
- التعامل بالعملات الاجنبية في البيع والشراء علي اساس السعر الحاضر دون السعر الاجل، ويدخل في نطاق التعامل المسموح به في حالات الايداع المتبادل بدون فائدة للحالات المختلفة الحس حسب الحاجة.
- القيام بدور الوصي المختار لإدارة الشركات وتنفيذ الوصيا وفقا لأحكام الشرعية والقوانين الوضعية، وبالتعاون المشترك من الجهة ذات الاختصاص.

2-2-الخدمات الاجتماعية

يقدم بنك البركة جملة من الخدمات الاجتماعية يسعي من خلالها لتوطيد روابط التعاون بين افراد المجتمع، وتتمثل فيما يلي:

- تقديم القرض الحسن للغايات الانتاجية في مختلف المجالات المساعدة علي تمكين المستفيد من القرض بدء حياته المستقبلية او تحسين مستوي دخله و معيشته.
- انشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة او اية اعمال اخري مما يدخل في عموم الغايات المستهدفة.

[1] – موقع بنك البركة علي شبكة الانترنت: www.albaraka.com/ar/ تاريخ الاطلاع (2018/04/03).

2-3-التمويل والاستثمار

يقوم بنك البركة الجزائري بالتمويل والاستثمار وفق اساليب متعددة نذكر منها ما يلي:

- تقديم التمويل اللازم(كليا أو جزئيا) في مختلف الأحوال والعمليات القابلة للتصفية الذاتية
- توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة .

2-4-تصرفات وأعمال أخرى

كما يقوم بنك البركة الجزائري بالإضافة الي ما سبق بالتصرفات التالية:

- إبرام العقود والاتفاقيات مع الأفراد والشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية .
- تأسيس الشركات في مختلف المجالات ولاسيما المجالات المكملة لأوجه نشاط البنك .
- تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها بما في ذلك أعمال استصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة وتنظيمها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان.

المبحث الثاني: اسهامات بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري، اول بنك اسلامي بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 مما جعل السوق المصرفية الجزائرية تتعرض لتغيرات وتلاقي تطورات كبيرة، كما ساهم بنك البركة الجزائري في تمويل عدة مشاريع استثمارية مما حقق مؤشرات مالية ايجابية وهذا باليات تمويلية مختلقة، وسنقوم بدراسة هذه الطرق التمولية لمعرفة مدي مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل وترقية المشاريع وزيادة في الناتج القومي وذلك من خلال المطالب التالية:

- طرق التمويل في بنك البركة الجزائري؛
- المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري؛
- تقيم أداء بنك البركة الجزائري.

المطلب الاول: طرق التمويل في بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري البنك الإسلامي، الابرز المتواجد في الجزائر، والذي يعلن تعاملاته بالمعاملات الإسلامية، وهو يقوم يتفادى الفوائد واستبدالها ببدائل وفق الشريعة، ومنه يجب معرفة أهم صيغ التي يستخدمها بنك البركة الجزائري في تعاملاته.

1-1-الصيغ التمويلية التي يستخدمها بنك البركة الجزائري:

يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل المشاريع الاستثمارية بصيغ تمويلية مختلفة والجدول التالي يمثل الصيغ الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري في مختلف فروعة.

الجدول رقم (5): يمثل التمويلات الممنوحة من قبل بنك البركة الجزائري

	اسم العملية التمويلية	المفهوم الإسلامي لها
1	تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق	
	تمويل المواد الأولية والمواد نصف مصنعة	المرابحة /السلم
2	تمويل السلع الموجهة الإعادة البيع	المرابحة /السلم
3	تمويل الذمم	المرابحة /السلم
4	تمويل ما قبل التصدير	المرابحة /السلم
	ثانيا تمويل الاستثمارات	
5	التمويل التقليدي الاستثمارات	مرابحة /استصناع /مشاركة /سلم
6	التمويل التاجيري	الاجارة
	ثالثا التمويل عن طريق التوقيع	
7	الكفالات	–
8	كفالة الأداء الحسن	–
	رابعا تمويل الإسكان	
9	تمويل السكن الجديد	الاجارة/المرابحة
10	تمويل السكن القديم	الاجارة/المرابحة
11	تمويل البناء الذاتي لسكن	استصناع

12	تمويل التوسع	استصناع
13	تمويل الإصلاحات المنزلية	استصناع
	خامسا تمويل السيارات	
14	تمويل السيارات السياحية	مرابحة
15	تمويل السيارات النفعية	مرابحة /اجارة
16	سادسا تمويل التجهيزات	
17	تمويل التجهيزات المهنية	مرابحة /ايجار

المصدر: موقع بنك البركة علي شبكة الانترنت: www.albaraka.com/ar/ تاريخ الاطلاع (2018/04/03).

ومنه يمكن القول ان اغلب الصيغ التمويل الإسلامي يتم تقديمها في بنك البركة الجزائري، وغلبها المرابحة مع غياب صيغة المضاربة، وذلك بسبب تخوف البنك من مخاطرها، وتختلف نسبة التمويل من سنة الى اخري وذلك حسب استراتجية البنك التي يحاول كل سنة تجسيدها لتحقيق أهدافه التنموية.

1-2- تطور توزيعات بنك البركة الجزائري للتمويل خلال السنتين(2014-2015)

يقوم بنك البركة الجزائري خلال كل سنة بتوزيع تمويلاته وفق استراتجية يحددها مجلس الادارة لتحقيق اهدافه التنموية والجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (6): يمثل تمويل البنك خلال سنتي (2014 - 2015)

الوحدة: نسبة مئوية

توزيع التمويل	2014	2015
التمويلات الممنوحة للزبائن	80.88مليار دج	96.45 ملياردج
تمويلات الاستثمار	%56.27	%75.3
التمويلات الموجها لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%15.22	%16.93

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة 2014 و 2015 (انظر الملحق 1)

ارتفع رصيد التمويلات الممنوحة لزبائن سنة 2015 من 80.88 الى 96.45 مليار دج أي بنسبة قدرها 19.03% مقارنة بسنة 2014، حيث سجل التمويل الاستثماري الموجه لشركات زيادة بنسبة 20.77 %منها 27.62 % للمؤسسات الكبرى، و16.93% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و8.20% لتمويل الايجاري، وهذا يدل على التزام البنك لتدخل باستمرار في المشاريع الاستثمارية المتوسطة والصغيرة والتي لديها مردودية اكيدة على الاقتصاد الوطني وعلى البنك .

1-3- تطور حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري ومنذ تاسيسه حاول اعطاء مساحة كبيرة لتمويل لانه يعرف مدي اهميته في حل المشاكل التي تتعرض لها المشاريع والجدول يوضح ذلك .

الجدول رقم (7): يمثل تطور حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
التمويلات	58584	57891	63354	80627	96453

المصدر: تقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2011-2015

من خلال الجدول نلاحظ ان تمويلات بنك البركة في سنة 2011 كانت 58584 مليون دج، وتناقصت سنة 2012 لصبح 57891 مليون دج، لكن سرعنا ما ازدادت لتقدر سنة 2013 ب63354 مليون دج، ونتيجة لزيادة الودائع زاد بنك البركة الجزائري لتمويلاته وقدرت سنة 2014 ب80627 مليون دج، وواصل البنك في زيادة تمويلاته الى ان وصلت سنة 2015 الى 96453 مليون دج، و الشكل التالي يبين ذللك.

الشكل رقم (5): يمثل التمويلات الممنوحة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2011-2015)

الوحدة :مليون جنيه

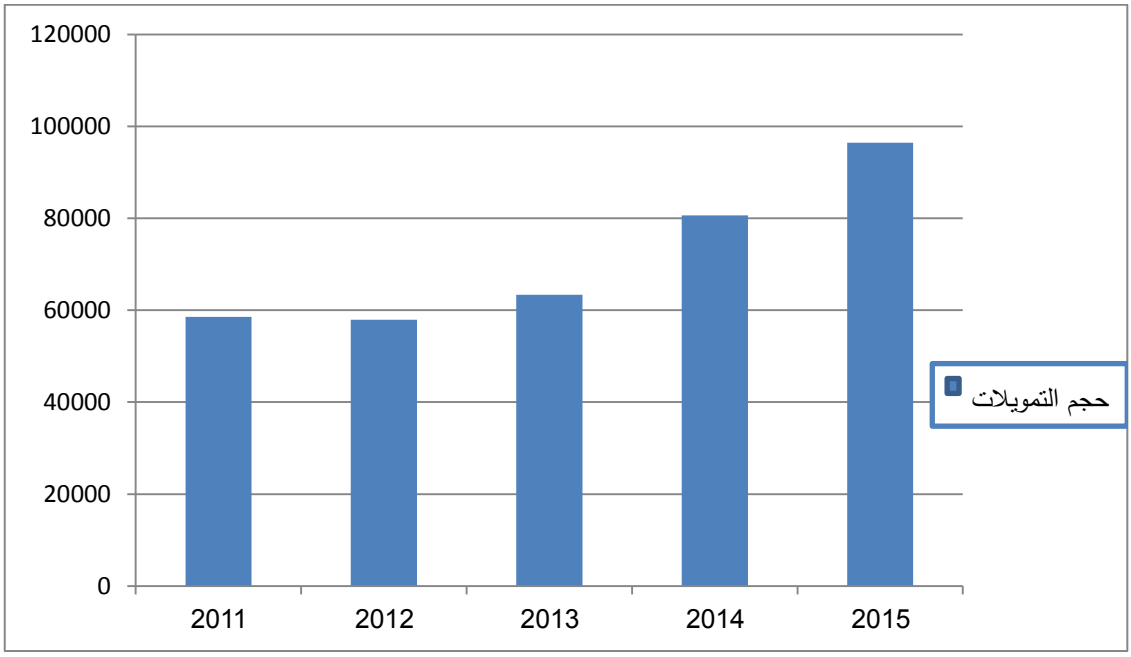

المصدر : التقارير السنوية (2015/2011) بنك البركة الجزائري

1-4- مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل الشركات:

يساهم بنك البركة في مجموعة من المؤسسات التي ترتبط بنشاطاته او خدماته وعموما تتوزع مساهمات البركة على النحو التالي:

جدول رقم (8): يمثل يبين مساهمات بنك البركة الجزائري

الوحدة: دينار جزائري

اسم الشركة	قيمة المشاركة	نسبة المشاركة
شركة التكوين مابين المصارف	10000000دج	%10
شركة مابين البنوك المعالجة الالية والنقدية	1000000	%4
البركة والامان	96000000	%20
البركة للتنمية العقارية	50000000	%20
دار البركة	199994000	%100

المصدر :امين قسول،(2010):الدور التنموي لبنك الاسلامي في ضل رقابة بنك مركزي تقليدي ،مذكرة ماجيستر ،علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن علي ،الشلف .

ومنه يمكن القول ان بنك البركة حقق تطورا كبيرا وملحوظا في السوق المصرفية الجزائرية، ويخطى خطا ثابتا لتحقيق مبادئه التي يسعى اليها، رغم انه كانت هناك عدة ازمات ائتمانية واخرى امنية وسياسة خلال مسيرته الا ان هذا لم يؤثر كثيرا على عمل البنك .

المطلب الثاني: اهم النسب المالية لبنك البركة الجزائري

بنك البركة ومنذ ضهوره حاول جاهدا وضع بصمته في السوق المصرفية الجزائرية، وذلك بما يمتاز به من مميزات اذ يعتبر بنكا تجاريا وفق القانون الجزائري، وبنك استثمار وفق المادة الثالثة من قانونه الاساسي فهو يجمع بين الصفتين التجارية والاستثمارية، لذا وجب معرفة اهم مؤشراته المالية.

2-1 النسب المالية لبنك البركة:

توجد عدة مؤشرات لبنك البركة الجزائري من خلالها يتم معرفة اداءه وذلك من خلال مجموع الميزانية وحقوق الملكية و ودائعه وتمويلاته وارداته الصافية التي من خلالها يتم معرفة قدرته على تحقيق اهم اهدافه.

جدول رقم (9): يمثل مؤشرات بنك البركة الجزائري (2014-2015)

الوحدة: النسبة المئوية

البنود	2014	2015	الفارق بالقيمة	الفارق با%
مجموع الميزانية	162772	176345	13573	18.92
حقوق الملكية	23813	23463	350-	1.47
الودائع	125768	154562	28794	22.89
التمويلات	80888	96453	15565	19.24
خارج الميزانية	64072	61083	2989-	-4.66
الايراد البنكي الصافي	7473	7818	345	4.62
الناتج الصافي	4307	4108	199-	-4.62

المصدر: تقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2015 (انظرالملحق 1)

من خلال الجدول نلاحظ ان مجموع الميزانية لسنة 2015 قدر ب193573 مليون دج مسجلة بذالك زيادة قدرها 30801 مليون دج أي نسبة 18.92% مقارنة بالسنة المالية 2014، وهذا نتيجة زيادة الودائع بالإضافة الي حقوق الملكية الذي قدر ب23463مليون دج مقابل 23813مليون دج بالنسبة لسنة 2014 أي انخفاض يقدر ب-350 – مليون أي بنسبة 1.47 – %، وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا انه لا يشكل فارقا كبيرا في مجموع الميزانية، واما بالنسبة للودائع فقد بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع الاجل 154562 مليون دج مسجلة زيادة قدرها 28794 مليون دج، أي نسبة 22.89% مقارنة بالسنة المالية 2014، وهو ما زادا في ارتفاع مجموع الميزانية، كما ارتفع أيضا رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 15565 مليون دج أي بنسبة 19.24% مقارنة بالسنة المالية الماضية لتكون بحدود 96453 مليون دج في سنة 2015، حيث لعبت هي الأخرى دورا هاما في ارتفاع مجموع الميزانية، وهذا راجع الى سياسة البنك المنتهجة في منح التمويل.

2-2- تطورات حجم ميزانية بنك البركة الجزائري لسنوات 2007 -2015

بشهدت ميزانية بنك البركة الجزائري في السنوات الاخيرة تغيرات كثيرة وعديدة نتيجة عدة عوامل والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (10): يمثل تطورات حجم الميزانية لبنك البركة الجزائري

الوحدة : مليون دينار جزائري

السنوات	حجم الميزانية	مقدار	نسبة الزدياة
2007	56246079851.63	-	
2008	72254023325.50	160077943473.87	%28
2009	99105826029.60	26851802704.1	%37
2010	120508888168.18	2140306238.58	%22
2011	132983968959.01	12475080790.83	%10

2012	150787878137.23	17803909178.22	%13
2013	157073194919.28	6285316782.05	%4
2014	162.772.728.322.74	569953340346	% 6
2015	193.573.057.548.99	330800329.34	% 7

المصدر: اعداد الطلبة وفق التقارير السنوية2007-2015-

من خلال الجدول نلاحظ ان الزيادة في حجم ميزانية البنك خلال 2008 قدرت ب 28%، اما سنة 2009 فقد ارتفعت ب نسبة 37 %، ولتحقق نسبة ارتفاع سنة 2010 تصل الى 22 % ثم تعود لتشهد انخفاض سنتي 2011-2012 على التوالي بنسبة 10%و 13%، وفي سنة 2013 شهدت الزيادة انخفاضا حادا قدر ب4%، على العموم مهما تفاوتت نسب الزيادة في اصول البنك فانه يمكن القول ان حجم نشاط البنك تضاعف من 2007 الي 2015.

2-3- تطورات حجم راس المال الخاص لبنك البركة الجزائري:

بداء بنك البركة الجزائري منذ نشأته براس مال قدره 500 مليون دينار ولكن سرعان ما ازداد راس المال الخاص عبر سنوات والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (11): يمثل تطورات حجم راس المال الخاص لبنك البركة الجزائري

الوحدة : مليون جزائري

السنوات	حقوق الملكية	نسبة الزيادة
2007	2948125171.44	-
2008	3501467749.96	%18.46
2009	10116704842.03	%18.8
2010	10899560980.01	%7.73
2011	11974625270.55	%9.86
2012	13018160781.33	%8.71
2013	14210112180.42	%9.2
2014	15.076.649.977.69	%8.66
2015	15.643.187.112.89	%5.66

المصدر : اعداد الطلبة وفق التقارير السنوية 2007-2015

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الزيادة لراس المال الخاص لسنة 2008 قدرت ب 18.46 % هي نسبة ايجابية مقارنة لسنة 2009 والتي سجلت نسبة مالية قدرها 18%، وارتفعت في السنة الموالية في2010 بمقدار7.73%، وشهدت زيادة سنة 2011 قدرت ب9.86%، وانخفضت سنة 2012 بنسبة 8.71 %، ثم تحقق ارتفاع بنسة 9.2 % خلال2013، وفي سنة 2014 أصبحت النسبة 8.66%، وتراجعت سنة 2015 لتصبح نسبة الزيادة ب 5.66%، ومنه يمكن القول انه مؤشر جيد على نشاط البنك ومرود ايجابي لبنك البركة الجزائري .

المطلب الثالث: تقيم اداء بنك البركة الجزائري

لمعرفة وتقيم اداء بنك البركة الجزائري لزم الامر الاطلاع على معطيات في الميزانية، وجدول الحسابات لبنك البركة الجزائري، وذلك لحساب مؤشر العائد ومؤشر المديونية ومؤشر المخاطر.

3-1- حساب مؤشرات العائد المستخدمة في بنك البركة الجزائري

تتمثل مؤشرات العائد فيما يلي :

1-1-العائد على حقوق الملكية

يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الامر افضل لان هذا يعني ان البنك يمكنه توزيع المزيد من الارباح على المساهمين.

1-2- العائد على الاصول

يعتبر هذا المعدل مقياس جيد لربحية وللكفاءة الادارية، طالما ان الهدف تعظيم صافي الثروة ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح.

1-3- معدل هامش الربح

يقيس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.

1-4- معدل منفعة الاصول

تتمثل منفعة الاصل نسبة الايراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الاصول .

1-5- معامل الرفع المالي

يعمل لصالح البنك حينما تكون الارباح ايجابية، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر الانه يعكس حجم الاصول التي يمكن خسارتها قبل ان يصل البنك الى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.

الجدول رقم (12): يمثل تقيم مؤشرات الاداء لبنك البركة الجزائري (2012-2015)

الوحدة: النسبة المئوية

سنوات	2012	2013	2014	2015
العائد على حقوق الملكية	18.95	17.8	16.9	17.5
العائد على الأصول	2.77	2.60	2.64	2.12
معدل هامش الربح	50.57	52.73	57.62	52.54
معدل منفعة على الأصول	5.49	4.94	4.59	4.03
معدل الرفع المالي	14.66	14.62	14.62	12.12

المصدر : التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنة 2012-2015 (انظر الملحق رقم 02)

من خلال النتائج المتحصل عليها يلاحظ ان معدل العائد لسنة 2015 شهدا ارتفاعا مقارنة بسنوات سابقة، حيث وصلت الي 17 % ومنه اتضح ان البنك شهد تطورا ملحوظا في معدل العائد، وهذا يدل على ان البنك يعتمد على تقنيات تمويل تتميز بمخاطر مرتفعة وربح مضمون، اما بالنسبة العائد على الأصول تشهد انخفاض مستمر خلال السنوات 2012،2013،2014،2015، حيث وصلت هذه الأخيرة الى 2.12 % بينما كانت في سنة 2014 تقدر ب2.64 %، ومنه يمكن القول ان البنك يقوم باستغلال الأصول لتوليد الربح، كذلك بالنسبة لمعدل الهامش حيث وصل سنة 2015 الي52.52% بعدما عرف تزايد في السنوات السابقة، ويعود هذا الانخفاض لتعدد الوكالات لدي البنك أي زيادة التكاليف مع قلة النشاط، اما بالنسبة لمنفعة الأصول للبنك عرف كذلك انخفاضا خلال سنة 2015 حيث بلغت النسبة 4.03%مقارنة بسنة 2014، حيث كانت تساوي 4.59% ويرجع التذبذب الي عدم التنويع في الاستثمارات، وبالنسبة لمعدل الرفع المالي فقد عرف انخفاضا في سنة 2015 حيث بلغ 12.12%بينما كان في السنوات السابقة في حدود 14%.

3-2- المديونية

وتعتبر مؤشر مهم يتم من خلاله تقيم اداء البنك، اذ يتم تحليل نسبة الاصول الى حقوق المكلية وكذالك الاصول الثابتة الى حقوق الملكية، والجدول التالي يبين ذلك

الجدول رقم(13): يمثل تقييم مؤشر المديونية لبنك البركة الجزائري(2012-2015)

الوحدة: النسبة المؤية

السنوات	2012	2013	2014	2015
نسبة الاصول الى حقوق الملكية	6.81	6.83	6.83	8.25
نسبةالاصول الثابة الى حقوق الملكية	11.47	12.31	12.06	12.90

المصدر : التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنة 2012-2015

من خلال التنائج المحصل عليها في الجدول اعلاه نلاحظ انه في سنة 2015 حقق البنك نسبة اصول مرتفعة عن باقي السنوات، حيث وصلت السنة 2015 الى 2.25% حيث يعبرعن مدى مساهمة المنشاة من خلال راس ملها في توليد اصلها بشكل عام من ناحية، وعائد هذه الاصول المنشاة الملكية بدون قروض من ناحية اخرى.

3-3مؤشرات المخاطر

يعتير مؤشر المخاطر من المؤشرات التي يعتمد عليها في تقيم الاداء، وبنك البركة الجزائري من البنوك التي تهم بهذا المؤشر نظرا لأهميته في ضمان اموال الغير وحماية ممتلكاتهم والجدول التالي يوضح ذالك.

الجدول رقم (14): يمثل تقييم مؤشر المخاطر لبنك البركة الجزائري(2012-2015)

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	2012	2013	2014	2015
نسبة مخاطر الائتمان	1.40	2.28	1.35	2.50
نسبة مخاطر راس المال	3.66	4.91	5.20	4.48
نسبة مخاطر السيولة	14.33	67.35	59.30	48.29

المصدر : التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري لسنة 2012-2015 (انظر الملحق رقم 02-03)

من خلال الجدول يمكن القول ان نسبة مخاطر الائتمان في بنك البركة سنة 2015 قدرت ب2.5%، اي بإجمالي النسب التي حققها البنك خلال السنوات الأربعة، وهذا يدل علي ان البنك يسعي الي سداد القروض وتخفيضها، اما بالنسبة لمخاطر راس المال فالانخفاض قدر ب 4.48% سنة 2015 بينما في السنوات السابقة كانت في تزايد مستمر، حيث يرجع هذا الانخفاض الي تدني القيمة السوقية لأصول البنك من مستوي القيمة السوقية لالتزاماتها، اما بالنسبة لمخاطر السيولة فقد انخفضت نسبتها سنة 2015 لتصل الي 48.29% مقارنة بالسنوات السابقة، ومنه يمكن القول ان البنك له القدرة علي اقتراض أمواله وسداد التزاماته.

خلاصة

بنك البركة ومنذ نشأته سنة 1991 حاول جاهدا وضع مبادئ الشريعة الاسلامية في كل تعاملاته، وترسيخها في المجتمع الجزائري عن طريق الخدمات التي يقدمها سواء استشارية، او صيغ تمويل مختلفة، او قروض حسنة، كما حرص على الاسهام في دعم وتطوير المشاريع الاستثمارية لذلك فهو يحقق مؤشرات مالية مقبولة، وذلك اذا تم النظر الي حداثة نشأته مقارنة بالبنوك الاسلامية الاخرى، واستطاع ان يأخذ حيزا في السوق المصرفية الجزائرية التي تعاني من احتكار البنوك العمومية لقطاع المصرفي، كما نلاحظ ان بنك البركة الجزائري اعتمد على المرابحة، الاجار، السلم، الاستصناع، بالإضافة الي استثمارات عقارية، كما يهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اكثر من اهتمامه بتمويل المؤسسات الكبيرة، وهذا لتفادي المخاطرة اي انه لم يستفد من كل الصيغ المعمول بيها في البنوك الاسلامية، وهذا ما يؤثر على مردوديته. كما ان من خلال تقيم اداء بنك البركة الجزائري يلاحظ انه يتميز بالربحية باعتماده على اليات متعددة في التمويل، كما ان مؤشرات العائد ايجابية وهذا دليل على حسن اداءه، اما انخفاض هامش الربح قد يعود الي زيادة عدد فروعه في الاونة الاخيرة مع قلة نشاطه، اما بالنسبة لمؤشر المخاطر فيعتبر مقبولا، وذلك لقلة المخاطر نتيجة استعامل البنك لصيغ اقل مخاطرة، ومنه يمكن القول ان بنك البركة يساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية بشكل محدود.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تشغل البنوك الاسلامية في الاونة الاخيرة مكانة كبيرة نظرا لعملها في تمويل المشاريع الاستثمارية، التي تعتبر من اهم النشاطات الاقتصادية من خلال مساهمتها في انعاش النشاط الاقتصادي وتحسينه، فالبنوك الاسلامية تعد بنوك مال واستثمار تسعي الي تجميع الاموال وتوظيفها كسائر البنوك الأخرى، بما يتلاءم مع الشريعة الاسلامية، وذلك وفق صيغ تمويلية متعددة ومختلفة، الا انها تتعرض الي مجموعة من التحديات والمشاكل التي تعيق عملها.

فقد اصبحت البنوك الاسلامية واقعا ملموسا في حياة الامة الاسلامية والعالم ككل، حيث استطاعت تحقيق عدة نجاحات متميزة للبلدان الاسلامية وغير الاسلامية، فهذه البنوك لم تقم بتحريم الربا فحسب بل طبقت الاسلام بجميع اوامره في كل المعاملات، وهو الشى الذي أدى الي الاهتمام بدراسة هذه البنوك الإسلامية ومحاولة معرفة دورها ومساهمتها في تمويل المشاريع الاستثمارية

من خلال دراسة الموضوع تحت عنوان :

دور البنوك الاسلامية في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية.

واستنادا لما تقدم تم طرح الإشكالية الرئسية للبحث كما يلي التالية:

ما مدي مساهمة البنوك الاسلامية في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية؟ وما هو واقع التمويل في الاسلامي في الجزائر؟

ومن اجل الاجابة علي هذه الاشكالية تم وضع التساؤلات التالية:

- ماهي اهم الوظائف التي تقوم بها البنوك الاسلامية؟
- ماهي الصيغ التمويلية التي تقوم بها البنوك الاسلامية؟
- ما مدي نجاح تجارب البنوك الاسلامية في بعض الدول ؟

ماهي الصيغ الأكثر استعمال افي البنوك الإسلامية ؟

مامدي مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

وبناء على الأهداف المستوحاة من هذه الدراسة، والاشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية لها فقد تم معالجة الموضوع من خلال ثلاثة فصول، مزجت بين الجانب النضري والجانب التطبيقي، فالفصل الأول استهدف مفهوم البنوك الإسلامية وإبراز اهم وظائفها وخصائصها واهم مصادرها واستخداماتها.

اما الفصل الثاني فقد تم من خلاله مناقشة الواقع التمويل الإسلامي لبعض الدول (ماليزيا ،الأردن ،السودان) وتسليط الضوء على اهم تحديات ومشاكل البنوك الإسلامية، وابرز الحلول وافاقها المستقبلية.

اما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه للوقوف على الواقع التمويلي لبنك البركة الجزائري لمعرفة مدي مساهمته في تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال دراسة اهم مؤشراته المالية، وكذا تقيم اداءه من خلال مؤشرات العائد والمخاطر والمديونية وذلك خلال الفترة (2012-2015)

وبعد دراسة الموضوع بجوانبه المختلفة، تم التوصل الى جملة من النتائج وكذلك الي مدى تحقق الفرضيات المطروحة في بداية البحث وذلك في النقاط الموالية :

1-نتائج الدراسة

-البنوك الاسلامية هي مؤسسة مالية ونقدية تقوم بجميع المعاملات البنكية الحديثة وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية، وتسعي لتحقيق اقصي عائد اقتصادي اجتماعي، ملتزمة في ذلك بعدم التعامل بالربا اخذا وعطاءا.

- لكل بنك طريقته الخاصة في تقديم الخدمات، حيث ان البنوك التقليدية تقوم بوظائفها مقابل فائدة معلومة، اما البنوك الاسلامية فتقدم مختلف الوظائف لكن بما يتماشا مع الشريعة الاسلامية، ودون استعمال سعر الفائدة، وهذا شرط ضروري لقيام البنوك الاسلامية ويعد نجاحا لها وهدفا رئيسيا لإدارتها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولي.

- تعتمد البنوك الاسلامية في تمويل مشاريعها الاستثمارية علي العديد من الصيغ التمويلية المختلفة، التي تقوم علي مبادئ الشريعة الاسلامية وتهدف الي تحقيق الربح الحلال، وتتمثل هذه الصيغ التمويلية في صيغ التمويل المبنية علي الملكية (المضاربة، المشاركة، المزارعة، المساقات)، وصيغ التمويل القائمة علي المديونية (المرابحة، الاستصناع، المتاجرات الاسلامية، السلم)،وصيغ اخرى كلاعتماد المستندي والوكالات الاستثمارية وغيرها. وهذا ما ياكد الفرضية الثانية.

- تخضع البنوك الإسلامية لنظام رقابي وإشرافي يناسب طبيعة نشاطها من جهة، ويناسب طبيعة التحديات التي يتعرض لها، حيث حققت البنوك الاسلامية نجاحا كبيرا وانتشرت في العديد من الدول الاسلامية، بفضل القبول العام الذي تلقته باعتبار انها قامت تلبية لرغبة المجتمعات، وفشلت في دول اخري اثري العراقيل والصعوبات التي واجهتها اثناء ادائها لوظائفها، وكانت انجح تجربة هي التجربة

الماليزية التي تبنتها الحكومة واحتضنتها فكان ذلك سر نجاحها وتطورها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

-صيغة المرابحة هي الاكثر استعمالا وذلك لقلة المخاطر فيه. حيث تعتبر الصيغة المفضل لتعامل مع صغار المتعاملين بشكل خاص، ولذلك فان الجزء الأكبر من النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية واستخدام مواردها من خلال صيغة المرابحة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة .

- تجربة الصيرفة الاسلامية في ماليزيا من انجح التجارب ،نتيجة الدعم الحكومي لها ومحاولة استعمال كل الصيغ بكفاءة عالية.

-تجربة الاردن في مجال التمويل الاسلامي ورغم قدم النشاءة الا ان بروزها اكثر كان في الوقت الحالي نتيجة الوعي لأهميتها ومحاولة لمواكبة التغيرات الراهنة.

-تجربة السودان في مجال التمويل الاسلامي تعتبر تجربة متواضعة نتيجة محدودية مردودها وقلة كفاءتها.

-توجد عديد من المشاكل تتعرض لها البنوك الاسلامية ابرزها مشاكل من الناحية الشرعية كتناقض للفتاوى بخصوص بعض الصيغ ومشاكل ادارية كتعليمات البنك المركزي التي تتنافي مع طبيعة البنوك الاسلامية وقلة كفاءة العاملين في مجال الصيرفة الاسلامية.

-ابرز الحلول لحد من مشاكل البنوك الاسلامية هي هيئة موحدة للإفتاء ومحاولة اعطاء قوانين خاصة تتماشى مع طبيعة هذه البنوك الاسلامية.

-تسطيع البنوك الاسلامية تحقيق تنمية اقتصادية اكبر وذلك اذا تم القضاء على كل تحدياتها وباعتبار الجزائر دولة من الدول التي خاضت تجربة البنوك الاسلامية من خلال انشاء بنوك اسلامية فيها، حاولت ترسيخ مبادئ الشريعة الاسلامية في كل معاملاتها وايصالها بشكل واضح وسهل الي المتعاملين وبنك البركة الجزائري اول بنك الإسلامي في الجزائر.

- بنك البركة حقق نجاحا مقبولا رغم حداثة نشاءته ونستطيع لمس ذلك من خلال مؤشرات المالية، ورغم ذلك فهو يحتاج الي الكثير من المتطلبات ليصل الي مكانة افضل ويحقق نجاحات اكبر. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

حيث انه يساهم بشكل كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية اذ توفرت لها القوانين والتشريعات المناسبة والمناخ السليم، واستخدام جميع صيغ تمويلية اسلامية مختلفة لتحقيق الربح الحلال.

بالنسبة للمقترحات نقترح ما يلي:

-العمل على تشجيع العمل البنكي الإسلامي، ودعمه بتوفير بيئة استثمارية مناسبة لان البنوك الإسلامية لها القدرة على التنمية بشكل كبير.

-ضرورة مراعات بنك الجزائر لطبيعة عمل البنوك الإسلامية وذلك بخفض لاحتياطي القانوني بنسبة اقل من البنوك التقليدية.

- يمكن للبنك البركة الجزائري استخدام صيغتي السلم والمشاركة في تمويل القطاع الزراعي وهو قطاع هام في الجزائر.

-ضرورة استخدام صيغ المضاربة والمشاركة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها سترفع من أداء البنك وتحسن من مردوديته.

- على البنوك الإسلامية ان تهتم بالابحاث والدراسات لمسايرة التطورات السريعة التي يشهدها القطاع المصرفي سواء في التكنولوجيا او في المعايير العالمية للتنظيم المحاسبي.

2-افاق الدراسة

بعد التعمق والتوسع في دراسة الموضوع يتم اقترح جملة من المواضيع التي يمكن ان تكون اقتراحا لمضوع جديد قابل للدراسة، او كتكملة لموضوعنا الذي قد تكون فيه نواقص يمكن ان تكون كفكرة لبداية موضوع جديد:

- البنوك الاسلامية وتحديات العولمة.
- تحسين واقع البنوك الاسلامية في الجزائر.
- مدي قدرت البنوك الاسلامية علي التأقلم مع مقررات لجنة بازل (3).
-دور البنوك المركزية في تفعيل عمل البنوك المركزية .

قائمة المصادر

و المراجع

1) القران الكريم :

- سورة البقرة
- سورة الروم.
- سورة الكهف.
- سورة المزمل.

المصادر و المراجع

2) الكتب

2-1 – الكـــــــتب باللغة العربية

1) قتاحي (أيمن عبد الرحمان)، (**2009**) : **البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية**، ط1، دار البشائر، سوريا.

2) بن حناشي (زليخة)، شطي (محمود)، (**2015**): **التجربة الماليزية نموذج الصيرفة الإسلامية**، ملتقى الوطني، منظم من طرف جامعة عبد الحميد مهري، قسنطية كلية علوم اقتصادية.

3) حربي (محمد عريقات)، عفل سعيد (جمعة)، (**2010**): **إدارة المصارف الإسلامية: مدخل حديث**، ط1، دار وائل، عمان.

4) حريبي (محمد عريقات)، عقل (سعيد جمعة) ، (**2012**): **إدارة المصارف الإسلامية**، ط 2، دار وائل لنشر،عمان ،الأردن .

5) حسين محمد سمحان، **(2013): اسس العمليات المصرفية الإسلامية**، ط1، دار النشر والتوزيع والطباعة، عمان.

6) حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **(2000): محاسبة المصارف الإسلامية**، دار أسامة لنشر والتوزيع، الأردن.

7) الموسوي (حيدريونس)، **(2011): المصارف الإسلامية، أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**، ط 1، دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

8) نصري (أبو مؤنس زائد)، **(2013): تمويل خدمات المنافع في المصارف الإسلامية**، ط1، المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن.

9) الدماغ (زياد جلال)، **(2012): الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية**، دار الثقافة لنشر والتوزيع.

10) بوفاسة (سليمان)، خليل (عبد القادر)، (2009): **النظام المصرفي الإسلامي في السودان**، الملتقى الدولي الثاني، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، السودان.

11) ناصر (سليمان)، (2002): **تطور صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الاسلامية ، مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الاسلامية** ، ط1، جمعية التراث، الجزائر.

12) بورقية (شوقي)، **(2013): التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الاجراءت، والتكلفة**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.

13) الشمري (صادق راشد)، **(2011): أساسيات الاستثمار في المصادر الإسلامية**، ط1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

14) الشمري (صادق راشدا)، **(2013): الصناعة المصرفية الاسلامية مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.

15) الشمري (صادق رائد)، **(2008): أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية**، دار اليازوي، عمان.

16) العلي (صالح حميد)، **(2001) : توزيع الدخل في الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة**، اليمامة للطباعة والنشر، بيروت.

17) يسري (احمد عبد الرحمان)، **(2004): قضايا اسلامية معاصرة في النقود والتمويل**، ط1، دار الجامعة الإسكندرية ، مصر.

18) يسري (عبد الرحمان)، **(2000): النقود و االفوئد و البنوك**، الإسكندرية.

19) الهبتي (عبد الرزاق)، **(1998): المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

20) محارب (عبد العزيز قاسم)، **(2011): المصارف الإسلامية، التجربة و تحديات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، مصر.

21) عزازي (عماد)، **(2010): دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي**، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر.

22) الكفراوي (عوف محمود)، **(2001): البنوك الإسلامية، النقود والبنوك في النظام الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.

23) الرفاعي (فادي محمد)، ريمون (يوسف فرحات)، **(2004): المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

24) فليح (حسن خلف)، **(2006): البنوك الإسلامية**، ط1،عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان.

25) قدير (محمد الطاهر)، البشير (جعيد) ، وآخرون، **(2014): المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

26) العاني (قطيبة عبد الرحمن)، **(2013): التمويل ووظائفه في لبنوك الإسلامية والتجارية –** دراسة مقارنة – ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

27) الخضيري (محسن أحمد)، **(1999): البنوك الإسلامية**، إيتراك للنشر والتوزيع، ط3.

28) الخضري(محسن احمد) ، **(1995): البنوك الإسلامية**، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر.

29) الوادي (محمد حسين) وآخرون، **(2010): الاقتصاد الإسلامي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

30) شيخون(محمد) ، **(2002): المصارف الإسلامية**، ط 1، دار وائل لنشر، عمان، الأردن.

31) الحناوي (محمد صالحي)، السيد عبد الفتاح (عبد السلام)، **(1998): المؤسسات المالية، البوصة، والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية

32) العجلوني (محمد محمود)، **(2010): البنوك الإسلامية أحكامها –مبادئها – تطبيقاتها المصرفية**، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

33) الوادي (محمود حسن)، سمحان (حسن محمد) ،(د،ن): **المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

34) ابو الهول (محي الدين يعقوب)، (2012): **تقيم اعمال البنوك الاسلامية الاستثمارية، دراسة تحليلية مقارنة**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن.

35) طايل (مصطفي كمال السيد)، **(2009): الصناعة المصرفية في ظل العولمة**، اتحاد المصارف العربية.

36) هندي (منير ابراهيم) ، **(2006): ادارة المنشاة المالية وأسواق المال**، منشاة المعارف للتوزيع، الإسكندرية.

37) ميلود (مهدي)، **(2016): دور التمويل الإسلامي في تفعيل التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، الملتقي الوطني حول إصلاح المنظومة المصرفية ،جامعة بشار، ص: 12.

38) نجاح (عبد العليم عبد الوهاب ابو الفتوح)، **(2014): أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، ط1، علم الكتب الحديث، الاردن.

39) داود (نعيم نمر)، **(2012): البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون عمان.

40) صالح (نوال بن عمارة)، (2013): **المراجعة والرقابة في المصارف الاسلامية**، ط1، دار وائل للنشر، الاردن.

2-2- الكتب الأجنبية:

1) MM . Mitwally ،**(1994): interst-free" islamic"banking ?a new concept in finance** ،journal of banking and finance .

3- ملتقيات:

1) بن حناشي (زليخة)، شطي(محمود)، **(2015): التجربة الماليزية نموذج الصيرفة الإسلامية**، ملتقى الوطني، منظم من طرف جامعة عبد الحميد مهري، قسنطية كلية علوم اقتصادية.

2) بوفاسة (سليمان) ، خليل (عبد القادر) ،(2009): **النظام المصرفي الإسلامي في السودان**، الملتقى الدولي الثاني، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، السودان.

3) مهدي (ميلود)، **(2016): دور التمويل الإسلامي في تفعيل التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، الملتقي الوطني حول إصلاح المنظومة المصرفية ،جامعة بشار،ص: 12.

4- مجـــــلات:

1) صالحي (صالح)، بن عمارة، (نوال) **(2003): الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة**، مجلة الباحث، العدد2 ، جامعة ورقلة، الجزائر.

2) سلمان (تامر)، **تمويل المؤسسات المصغرة و المتوسطة يالصيغ المصرفية الإسلامية**، جامعة ورقلة، الجزائر.

3) سامح أبو شنب (عبد الكريم) ، **(2015): دور المشاريع المصغرة في معالجة مشكلة الفقر والبطالة**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الأردن، ص: 9.

4) ساعد (ابتسام) ، (رابح) خوني، **(2017): تجربة الصيرفة الاسلامية في ماليزيا**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد30.

5) لشهب (الصادق)، بوريس (احمد)، **(2015): تحليل عوامل التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية** ، المجلة الجزائرية لدراسات المحاسبة والمالية ،العدد 1.

6) شماس (غسان) ، (2016): **منتدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطريق الي التنمية الاقتصاية والعدالة الاجتماعية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، عمان، العدد 441.

7) مجلة اتحاد المصارف العربية، **(2017): إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**، لبنان، ص: 34.

8) عبد الماجد بله (عبد الساوي)، **(2015): دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمع**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سودان.

9) اسراء مهدي (حمدي)، **(2010): الوساطة المالية في المصارف الإسلامية**، مجلة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد(2).

5- المذكرات:

1) براضية (حكيم)، **(2011): التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات ماجستر، علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر .

2) النجار (طلال احمد اسماعيل) ، **(2002): المضاربة المشتركة ومدي تطبيقها في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

3) كاضم الواي (عمار مجيد)، **(2009): آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الدكتوراه كلية الاقتصاد الجامعة المصرية، مصر.

4) سامي احمد،(2014):المراجعة والرقابة في المصارف الاسلامية ،مذكرة تخرج ضمن مطتلبات الماجيستر ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة .

6- المواقع إلكترونية:

1) مطلوب (مصطفي ناطق صالح) ، **معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها**، مقال منشور علي الموقع:

vb /showthread.php?t=100917

www.olmaktabah.net/

2) موقع بنك البركة علي شبكة الانترنت: www.albaraka.com/ar/ تاريخ الاطلاع (2018/04/03-).

7- التقارير

1) (2016): التقرير السنوي ، البنك الاسلامي الاردني – الاردن

2) (2017): التقرير السنوي ، بنك التنمية الدولي – الاردن

3) (2016): التقرير السنوي ، البنك المركزي السوداني – السودان

4) (2017): التقرير السنوي ، لبنك مجموعة البركة المصرفية – البحرين

5) (2015/2009): التقرير السنوي ، بنك البركة الجزائري – الجزائر .

الملاحق

الملحق رقم 01: اهم النسب المالية لبنك البركة الجزائري

الأرقام الهامة 2015

بالمليون دج

البنود	2014	2015	الفارق بالقيمة	الفارق ب %
مجموع الميزانية	162 772	193 573	30 801	18,92
حقوق الملكية	23 813	23 463	-350	-1,47
الودائع	125 768	154 562	28 794	22,89
التمويلات	80 888	96 453	15 565	19,24
خارج الميزانية	64 072	61 083	-2 989	-4,66
الإيراد المصرفي الصافي	7 473	7 818	345	4,62
الناتج الصافي	4 307	4 108	-199	-4.62

الملحق رقم 02 : ميزانيات بنك البركة الجزائري – للفترة (2012-2015)

الأصـــول

رقم الحساب	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2012	2011
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2.1	81.264.583.404,4 8	67.803.524.823.19
2	أصول أخرى معسوكة لأغراض تجارية		0.00	0.00
3	أصول مالية قابلة للبيع		0.00	0.00
4	تسويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2.2	577.158.936,97	153.598.594,15
5	تسويلات ممنوحة للزبائن	2.3	57.891.423.240,10	58.583.867.345,76
6	أصول مالية معسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0.00	0.00
7	ضرائب جارية -أصول	2.4	1.300.499.738,61	1.058.461.853,40
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2.5	164.259.235,69	147.047.205,55
9	أصول أخرى	2.6	5.667.743.431,98	1.952.916.681,39
10	حسابات التسوية	2.7	885.354.286,40	513.667.567,99
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2.8	305.580.188,62	305.564.845,14
12			0.00	0.00
13	أصول ثابتة	2.9	2.538.346.992,20	2.463.534.551,25
14	أصول غير ثابتة	2.10	192.928.682,18	1.785.491,19
15	فارق الاقتناء		0.00	0.00
	مجموع الأصول		150.787.878.137,23	132.983.968.959,01

الخصوم

رقم الحساب	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2012	2011
1	البنك المركزي		0.00	0.00
2	عمليات مع مؤسسات مالية	2.11	14.249.001,94	14.372.421,76
3	ودائع الزبائن	2.12	86.382.740.102,54	73.909.687.742,90
4	ودائع ممثلة بسند	2.13	30.131.671.815,54	29.375.424.295,26
5	ضرائب جارية-خصوم	2.14	1.805.777.596,59	1.730.923.461,43
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0.00	0.00
7	خصوم أخرى	2.15	7.419.452.967,00	3.034.151.611,46
8	حسابات التسوية	2.16	2.923.107.750,10	4.368.949.103,30
9	مؤونات على المخاطر و التكاليف	2.17	613.141.195,35	583.415.910,59
10	اعانات عتاد و اعانات أخرى استثمارات		0.00	0.00
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	2.18	3.394.874.823,14	3.319.449.654,63
12	ديون مرتبطة		0.00	0.00
13	رأس المال الاجتماعي	2.19	10.000.000.000,00	10.000.000.000,00
14	علاوة على رأس المال		0.00	0.00
15	الاحتياطات	2.20	3.018.160.781,33	1.974.625.270,55
16	فارق التقييم		0.00	0.00
17	فارق اعادة التقييم	2.21	894.671.917,24	894.671.917,24
18	نتيجة مرحلة (-/+)	2.22	0.00	0.00
19	نتيجة السنة المالية (+)	2.23	4.190.030.186,46	3.778.297.569,89
	مجموع الخصوم		150.787.878.137,23	132.983.968.959,01

الأصـــول

الرمز	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2014	2013
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2.1	74.652.365.251,64	84.483.880.749,31
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع		0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2.2	2.381.608.968,86	879.397.409,01
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2.3	78.246.666.747,51	62.640.201.678,62
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2.4	1.283.175.420,10	1.382.054.615,92
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2.5	173.307.776,60	174.305.107,12
9	أصول أخرى	2.6	1.345.441.017,21	3.321.115.310,62
10	حسابات التسوية	2.7	29.482.186,50	903.185.573,23
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2.8	1.670.675.000,00	305.622.000,00
12	عقارات مخصصة كودائع		0	0
13	أصول ثابتة	2.9	2.874.901.188,70	2.829.494.102,58
14	أصول غير ثابتة	2.10	115.104.765,62	153.938.372,87
15	فارق الاقتناء		0	0
	مجموع الأصول		162.772.728.322,74	157.073.194.919,28

معلومات محاسبية

الخصـوم

الرمز	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2014	2013
1	البنك المركزي		0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات المالية	2.11	14.257.937,27	14.260.623,41
3	ودائع الزبائن	2.12	97.812.918.882,33	93.534.941.111,99
4	ودائع ممثلة بسندات	2.13	33.363.754.509,25	31.900.035.119,80
5	ضرائب جارية-خصوم	2.14	1.348.458.527,23	1.642.073.967,97
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0	0
7	خصوم أخرى	2.15	3.329.035.637,05	5.027.935.399,97
8	حسابات التسوية	2.16	3.091.147.561,70	1.989.135.624,70
9	مؤونات على المخاطر و التكاليف	2.17	620.673.989,91	599.680.739,53
10	اعانات.عتاد و اعانات أخرى استثمارات		0	0
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	2.18	2.847.006.308,68	3.167.859.221,00
12	ديون مرتبطة		0	0
13	رأس المال الاجتماعي	2.19	10.000.000.000,00	10.000.000.000,00
14	علاوة على رأس المال		0	0
15	الاحتياطات	2.20	5.076.649.977,69	4.210.112.180,40
16	فارق التقييم		0	0
17	فارق اعادة التقييم	2.21	894.671.917,24	894.671.917,24
18	نتيجة مرحلة (-/+)		67.548.704,05	0
19	نتيجة السنة المالية (+)	2.22	4.306.604.700,34	4.092.489.013,27
	مجموع الخصوم		162.772.728.322,74	157.073.194.919,28

الأصول

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2015	2014
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2.1	89.962.379.016,87	74.658.569.987,32
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0.00	0.00
3	أصول مالية قابلة للبيع		0.00	0.00
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2.2	2.356.604.053,71	2.381.608.968,86
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2.3	94.097.100.463,83	78.506.379.064,53
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0.00	0.00
7	ضرائب جارية -أصول	2.4	959.349.804,53	1.283.175.420,10
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2.5	190.582.243,95	173.307.776,60
9	أصول أخرى	2.6	1.208.176.985,33	1.092.245.303,86
10	حسابات التسوية	2.7	23.540.877,14	16.303.120,55
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2.8	1.670.697.286,13	1.670.675.000,00
12	عقارات مخصصة كودائع		0.00	0.00
13	أصول ثابتة	2.9	3.027.899.214,86	2.874.901.188,70
14	أصول غير ثابتة	2.10	76.727.602,64	115.104.765,62
15	فارق الاقتناء		0.00	0.00
	مجموع الأصول		193.573.057.548,99	162.772.270.596,14

الخصوم

	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2015	2014
1	البنك المركزي		0.00	0.00
2	ديون اتجاه المؤسسات المالية	2.11	14.390.436,87	14.257.937,27
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	2.12	119.025.045.021,89	92.404.689.068,85
4	ديون ممثلة بسند	2.13	35.537.082.300,71	33.363.754.509,25
5	ضرائب جارية-خصوم	2.14	1.942.649.567,40	1.348.458.527,23
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0.00	0.00
7	خصوم أخرى	2.15	10.857.752.053,39	8.737.265.450,53
8	حسابات التسوية	2.16	2.785.487.858,52	3.090.689.835,10
9	مؤونات على المخاطر و التكاليف	2.17	617.139.108,86	620.673.989,91
10	اعانات.عتاد و اعانات أخرى استثمارات		0.00	0.00
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	2.18	2.139.891.992,84	2.847.006.308,68
12	ديون مرتبطة		0.00	0.00
13	رأس المال الاجتماعي	2.19	10.000.000.000,00	10.000.000.000,00
14	علاوة على رأس المال		0.00	0.00
15	الاحتياطات	2.20	5.643.187.112,98	5.076.649.977,69
16	فارق التقييم		0.00	0.00
17	فارق اعادة التقييم	2.21	894.671.917,24	894.671.917,24
18	نتيجة مرحلة (-/+)		59.842.138,05	67.548.704,05
19	نتيجة السنة المالية (+)	2.22	4.055.918.040,24	4.306.604.700,34
	مجموع الخصوم		193.573.057.548,99	162.772.728.322,74

الملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج لبنك البركة الجزائري في الفترة (2012- 2015)

حسابات النتائج

الرمز	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2014	2013
1	+إيرادات الاستغلال	4.1	6.885.894.064,04	7.730.204.942,60
2	-تكاليف الاستغلال	4.2	1.949.578.908,27	1.745.678.777,40
3	+عمولات (إيرادات)	4.3	1.738.233.644,74	487.792.776,60
4	-عمولات (تكاليف)	4.4	345.451.065,37	346.559.443,98
5	+/-ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع		0	0
6	+/-ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع		0	0
7	+إيراد النشاطات الأخرى	4.5	1.157.875.696,79	1.635.643.704,13
8	-تكاليف النشاطات الأخرى	4.6	13.822.912,26	1.340.174,27
9	الإيراد المصرفي الصافي		7.473.150.519,67	7.760.063.027,68
10	-تكاليف استغلال عامة	4.7	2.476.435.295,42	2.478.058.083,90
11	-مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	4.8	253.476.320,80	245.207.729,72
12	نتيجة الاستغلال الخامة		4.743.238.903,45	5.036.797.214,06
13	-مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	4.9	459.129.445,02	205.274.473,64
14	+استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	4.10	1.078.341.570,81	621.302.145,93
15	نتيجة الاستغلال		5.362.451.029,24	5.452.824.886,35
16	+/-ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى		0	0
17	+عناصر غير عادية (إيرادات)		0	0
18	-عناصر غير عادية(تكاليف)		0	0
19	النتيجة قبل الضرائب		5.362.451.029,24	5.452.824.886,35
20	-الضرائب على النتائج و ما شابهها	4.11	1.055.846.328,90	1.360.335.873,08
21	النتيجة بعد الضريبة	4.12	4.306.604.700,34	4.092.489.013,27

حسابات النتائج

	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2015	2014
1	+إيرادات الاستغلال	4.1	7.811.703.986,07	6.885.894.064,04
2	-تكاليف الاستغلال	4.2	2.078.442.335,66	1.949.578.908,27
3	+عمولات (إيرادات)	4.3	1.932.751.209,38	1.738.233.644,74
4	-عمولات (تكاليف)	4.4	363.150.907,00	345.451.065,37
5	+/-ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع		0.00	0.00
6	+/-ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع		0.00	0.00
7	+إيراد النشاطات الأخرى	4.5	568.059.784,45	1.157.875.696,79
8	-تكاليف النشاطات الأخرى	4.6	52.730.300,13	13.822.912,26
9	**الإيراد المصرفي الصافي**		**7.818.191.437,11**	**7.473.150.519,67**
10	-تكاليف استغلال عامة	4.7	2.729.989.163,52	2.476.435.295,42
11	-مخصصات الاهتلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	4.8	258.706.576,50	253.476.320,80
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**		**4.829.495.697,09**	**4.743.238.903,45**
13	-مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	4.9	537.336.563,10	459.129.445,02
14	+استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	4.10	1.349.628.510,68	1.078.341.570,81
15	**نتيجة الاستغلال**		**5.641.787.644,67**	**5.362.451.029,24**
16	+/-ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى		0.00	0.00
17	+عناصر غير عادية (إيرادات)		0.00	0.00
18	-عناصر غير عادية(تكاليف)		0.00	0.00
19	**النتيجة قبل الضرائب**		**5.641.787.644,67**	**5.362.451.029,24**
20	-الضرائب على النتائج و ما شابهها	4.11	1.585.869.604,43	1.055.846.328,90
21	**النتيجة بعد الضريبة**	4.12	**4.055.918.040,24**	**4.306.604.700,34**

حسابات النتائج

رقم الحساب	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2012	2011
1	+إيرادات الاستغلال	4.1	7.099.632.615,88	7.227.193.471,45
2	-تكاليف الاستغلال	4.2	1.578.289.454,23	1.582.448.742,50
3	+عمولات (إيرادات)	4.3	414.664.765,43	395.628.545,32
4	-عمولات (تكاليف)	4.4	333.183.095,46	272.435.935,98
5	+/-ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع		0.00	0.00
6	+/-ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع		0.00	0.00
7	+إيراد النشاطات الأخرى	4.5	2.716.035.572,48	2.044.031.973,57
8	-تكاليف النشاطات الأخرى	4.6	33.031.474,98	7.729.507,84
9	**الإيراد المصرفي الصافي**		**8.285.828.929,12**	**7.804.239.804,02**
10	-تكاليف استغلال عامة	4.7	2.216.114.793,25	1.946.854.701,94
11	-مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	4.8	189.515.360,89	186.059.396,13
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**		**5.880.198.774,98**	**5.671.325.705,95**
13	-مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	4.9	6.609.564.872,02	6.402.656.285,05
14	+استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	4.10	6.402.656.285,05	5.872.517.789,09
15	**نتيجة الاستغلال**		**5.673.290.188,01**	**5.141.187.209,99**
16	+/-ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى		0.00	0.00
17	+عناصر غير عادية (إيرادات)		0.00	0.00
18	-عناصر غير عادية(تكاليف)		0.00	0.00
19	**النتيجة قبل الضرائب**		**5.673.290.188,01**	**5.141.187.209,99**
20	-الضرائب على النتائج و ما شابهها	4.11	1.483.260.001,55	1.362.889.640,10
21	**النتيجة بعد الضريبة**	4.12	**4.190.030.186,46**	**3.778.297.569,89**

ملخص البحث

جاءت البنوك الإسلامية لتلبية رغبات مجتمعاتها التي تبحث عن اوعية لتعامل البنكي وفق احكام الشريعة وقد تميزت هذه البنوك بالانتشار السريع حول العالم كما عملت الكثير من البلدان الي انتهاج مبادئها وذلك ليس لتعظيم الربح فقط وإنما سعيا الي تحقيق تنمية شاملة للمجتمعات والافراد ومن هنا برزت الإشكالية التالية لهذه الدارسة : ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية .

وقد تم التوصل الى ان البنوك الإسلامية تساهم بشكل كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية وذلك لانها تعتبر أجهزة تنموية اجتماعية مالية نظرا لما لصيغها المختلفة ولكن هذا لا يخفي انها تتعرض لمخاطر ومشاكل عديد قد يعيق مسيرتها لذا وجب إيجاد حلول سريعة لتستطيع البنوك الإسلامية مواصلة دورها الاقتصادي النموي.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي، الافاق المستقبلية.

Résumé de la recherché

Les banques islamiques sont venus rencontrer les désirs de leurs communautés qui sont à la recherche de la banque de navires traiter conformément aux dispositions de la loi. Ces banques sont caractérisées par la propagation rapide dans le monde entier a également travaillé de nombreux pays à adopter des principes pour ne pas seul profit, mais pour parvenir à un développement global des communautés et des individus et d'émergeait suite à la problématique de cette Étude: La contribution des banques islamiques dans le financement et la promotion des projets d'investissement,

Il a été conclu que les banques islamiques contribuent de manière significative à financer des projets d'investissement, car ils sont considérés comme des organismes de développement social financent en raison des différentes formulations, mais cela les problèmes de beaucoup peuvent cacher pas exposé aux risques et nuire à sa carrière, il faut aussi trouver des solutions rapides pour pouvoir aux banques islamiques de poursuivre leur rôle économique Alnmoa.

Mots-clés : Banques islamiques, formules de financement islamiques, perspectives d'avenir.